

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لك الحمد يا من هو البرهان على كل شيء ولا يراد ان عليه لك الشكر يا من منه يمدى كل شيء ويرجع اليه شاهد انك لا اله الا انت الذي  
جعلنا من غيرتنا ميتة ومعد ورائه غير وانفك ليس لنا في نفث لدهر وحمل واسلم على حبيك محمد المصطفى المصطفى الذي بعثه اليك النبي صلى الله عليه وسلم  
وما عليه وعلى آله وصحبه الذين برزوا على المقدمات وتوهموا بانواع الشكوكيات وكلمه يرجع اليه ولبعد فيقول الغافق في بحر الخطبات  
الكني يا باي اعشاش محمد المديح لعبد المحي الكسوي الامصار الانوبي حجازا واندلسا وجزيرة الجبل واغنى وحفظ عن وجوبيات الغنى لمن يشترى  
المستأجر والغائب ذي الفضل والرواسب مولانا الحاج محمد عبد الجليل حيا المدين ورثة جنه النعيم فله حققة شرفية الى الطاسين  
وبدية لطيفة الى الماهرين حسنة بالكلام المستعين في تحرير البراهين واقتفاء العلم الهين شتمه على من ابرهن ابطال اللاداعي  
والقول يقول واي التي اوردوها في كتبهم متفرقة وادرجوها في ربهم شتمت منها في هذه الرسالة جمعا لطيفا وكشفنا الغش عن  
وجهها كشفنا حثيثا اوردت فيها ما لها واعليها وادرجت فيها ما فيها وما يضرها وما فيها ما استفدت من كتب الفضلاء والارشاد فلهذا  
شاما اليه تحريث جزمي في السجدة مرتبا على قاصدي للسمات مرصفا في فضل النبي للملأ رسول يتقبل الناطق قريبا بملأ فيه  
هذه كثر لال سحر لال بحر زاخر وقد قبل كثر كرك الاول والاخر ولقد كنت في هذه الايام مشتغلا بتأليف المعارف بما في خواشي شرح المواقف  
عديم الغرض لدخول في هذه المواقف عزة امر على هذا الجمع لبعض اصحابي طوعا اجابا في امرنا الميغا ولهم ترك لي هذا واعتد به بلوغه  
حقيقا فاقعت عثمان القوم عن تأليف المعارف ووجبت ركايا نظرا في هذه المواقف واليه استسؤل ان يسلك بي طريق  
يحييني من كمال طبع الجلال العناد ولما اغتمت وثبة فيقع ابد فقال فيتمه خدمت جعفر بن مخلوق باطلاق الكمال على علي الاقبال فصار  
الاعتراف وشهادة التقبي الى هذه المناصب الجليلة والمناصب السنية اصغت السلطنة الاصغية وزير الرياسة العظيمة القنواب  
مختار الملك تراب علي خان سالابا رجبك بها ودر لا زالت منذ الف ليلة على ارباب الفضل الكمال فلهذا  
الى اصحاب العز والجلال ولما انا اشرع في القسود والصدوق في السنة والجود واعلم ان الشيء كما كان او كنما استدلوا كان او جساما وانا  
كان او جودا وان كان له ديتي اليه وانتهر ليقف لديه يسبي متنا هيا وان الحكم من لم يسبي غير متناه فتم اللاتناهي في قسمكم  
مفسرين كحديثنا اللاتناهي الفعلة وجوان يقف الشيء افضل لجود النهاية ولا يوجد له في نفس الامر وثباتها اللاتناهي الا لا يغنيك وهو



بأنه واحد واحد من اعداد الاخرى كما يسهل اليه بعض عبارات الحق الدواني في شرح المقاييس العنصرية ورو عليه ان الذم من البعد على  
التطبيق نفسه لا والتطبيق الاجمالي لا يكفي لفقدان التعمد واجاب بعبارة العلامة الجبري فيرى بعد الاختيار الشق الاول بان فغا  
في ان العقل يحكم حكم كلياً بامكان التطبيق في زمان متناه من كل تنجاشين نصين من المقادير والاعداد المتناهية النسبة المجمعة  
في الخارج من حيث كمالها كذلك وان كانا غير متناهيين في تطبيق السبب بحيث تطبيق الامتداد على الامتداد وان امتنع ذلك فغرض  
لم يقدح كيمي في هذا الحكم ملاحظة العقل اجزاء لجزئيات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض مدتها  
وان لم يجر انساها في العقل كونه مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير لكونها غير متناهية متناهية وفيه نظراً اولاً فلان  
التطبيق في الخارج بالمتن الذي اختاره ولا يخالو ان يكون بنحو الناقص في جانب واما ان يكون بنبول الزايد في جانب المبدء واما  
ان يكون قسماً من الناقص في جانب المبدء واما ان يكون بكمال الزايد واما ان يكون بكمال الناقص من طرف عدم المتناهي  
حتى ينجى مكانه واما ان يكون بمنع الزايد الى طرف عدم النهاية بسبب علو مكانه وكل اجل فانه على الصور الاربعة الاول لا يكون  
ضيق في مساواة المجملتين على الاخير من غير المتناهي لان في المتناهي لا يخلو مكان فاذن حكم العقل بايقاع التطبيق الكذا في في الخارج  
لا يفي شيئاً قال قلت اخذنا من كلام القائل القرابا في حواشي شرح العقاييد اجمالي انا افترض الحفاة في الخارج  
بين المجملتين بالجنب والدفع قلت هذا فرض محال لانه لا يمكن الجنب والدفع في غير المتناهي لا يقال استحالة انها هي  
خارج وهو عدم المتناهي والمتجانسان المرتبتيان المتخو وان في الخارج كما ان ذلك لا يفتضيان عن التطبيق الجذلي والدفع  
الا بالاقول الكلام انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث كما كذلك لا تطبيق مطلق التجانس واما ثانياً فلات  
ما ذكره فبذلك فان امتنع ذلك لا مخرج لم يقدح غير صحيح فان الكلام هنا انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث  
انه غير متناه لا في تطبيق التجانس مطلقاً فاجعل الامتداه خارجاً وقطع النظر عنه فارجح في المقصود واما ثانياً  
فلات قوله ويكفي الخ غير كاف لان الملاحظة الاجمالية لو كفت لجري الزمان في الاشياء الغير المرتبة ايضا وهو خلاف  
مقصودهم فانهم شرطوا الجبر بانه شرطاً منها الترتيب وقالوا لا يجري في غير المرتبة كما يجب تحقيقه قال الحق الدواني في  
رسالة للسماة بان موضوع العلوم التطبيق ان توقف على ملاحظة كل جزاء باراً جزاء آخر مفصلاً لذلك غير مقصود في صورة الترتيب  
ايضاً وان كفي الملاحظة الاجمالية في جارية في غير المرتبة ايضا والقول ان الاجمالية كانه في المرتبة بناء على ان فرض الانطباق بين  
المبدئين يستلزم انفراد في جميع الاعداد بخلاف الغير المرتبة حكم لا يمكن العقل فرض الانطباق بين الاعداد ابتداء من غير استعانة  
بانطباق المبدء على المبدء فلماذا كفي الملاحظة الاجمالية الساتية الانطباق المبدء على المبدء ولا كفي الملاحظة الاجمالية ابتداء  
من غير استعانة بانتي وقال القائل الشيرازي في حواشيه على القديس الحق ان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يتحقق التطبيق  
لان للعدد والتطبيق ان يجعل العقل كل معين من احدى السلسلتين باراً وكل معين من الاخرى حتى تنتقل الزايدة الى الطرف  
الغير المتناهي وتعين الاجزاء وامتداد بعضها عن بعض انما يتحقق في صورة ترتيبها والتطبيق بهذا المعنى موقوف على ترتيبها  
الاجزاء بعضها عن بعض حول العقل كل معين من احدى باراً معين ونحن نعلم ان العمل المذكور لا يتوقف على الملاحظة التفضيلية  
بل تكفي في الملاحظة الاجمالية ومن هذه الجهة لا فرق بين صورة الترتيب وعدم الترتيب لكن يتحقق الفرق بينهما من جهة اخرى  
وهي ان في صورة الترتيب يتحقق امتداد بين الاجزاء فلا حاجة الى جعل العقل بخلاف صورة عدم الترتيب فانه لما لم يكن  
الامتداد بين الاجزاء في نفس الامر فلا بد ان يكون امتداداً بالعقل لا بالاشكال ان الامتداد بين الغير المتناهي جارية بسبب العقل

على ان يكون العقل  
الاجمالي لا يخلو  
مكان فاذن حكم العقل  
بايقاع التطبيق الكذا  
في في الخارج

على ان يكون العقل  
الاجمالي لا يخلو  
مكان فاذن حكم العقل  
بايقاع التطبيق الكذا  
في في الخارج

على ان يكون العقل  
الاجمالي لا يخلو  
مكان فاذن حكم العقل  
بايقاع التطبيق الكذا  
في في الخارج

على ان يكون العقل  
الاجمالي لا يخلو  
مكان فاذن حكم العقل  
بايقاع التطبيق الكذا  
في في الخارج

انما يتعدى بملاحظة العقل انما بالانقسام من شتر الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتيب شرطا لا بل تحقق  
 الاستعداد المشروط في تحقق التطبيق لا لاجل ان الفصل المذكور يرتقب على الملاحظة التفصيلية حتى يتوجه بان لا يتوقف ولو توفرت  
 فلا فرق كذا ينبغي تحقيق هذا المقام انتهى **فصل في التطبيق** الذي ذكره ليس للاس من شترات فحتمية وليس لتطبيق  
 في هذا المعنى اصلا لا اصطلاحا ولا لغة **والا** ايضا استحالة الاستعداد في نفس الامر في الغير المرتبة ما لا يشبه فان كل ما يوجد في نفس الامر  
 ولو سمي غير يكون مستلزما من كل ما عداه بالضرورة نعم قد يظهر هذا الاستعداد عند العقل وقد لا يظهر في صورة عدم الترتيب ان  
 يظهر الاستعداد عند العقل كمنع الاشكال في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة مستلزم عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر عن  
 فرض الفاعل عن ان يمكن للعقل الملاحظة الاجالية بين احوال المجتهد في تطبيق كل من احوالها واحد ما جازا والآخرى كل مسمين  
 بالمتن المذكور فالفرق **وقال** السيد الهادي في حاشي شرح الموقت احوال السلسلين على تقدير الترتيب متعين عند العقل  
 اجمالا فاذا اطبقناهما تطبيقا اعتليا اجماليا اتفقنا الزيادة من جانب التماهي والايضا في البين للاتفاق والاتساق في الضرورة  
 يكون في جانب الاتساق انتهى ورواه شرح المحقق والذي استأنى في قوله بعد قوله في كل المعاد في شرح العقائد بشره  
 ان التطبيق لو كان في الخارج ينعى فيه الترتيب الخارجى ولما كان التطبيق في الذن من بحر حكم بان احوال السلسلين باحوالها  
 فلا ينعى الترتيب الخارجى فان هذا الحكم الاجمالي يتصور في احوال الغير المرتبة ايضا انتهى **والحق** في هذا المقام على في كل المعاد  
 وغيره ان يقال اذا فرضت اجمالا غير متعينين من ترتيب في الخارج ففي كل احد منهما اول زمان وثالث وكذا الى غير المتناهية  
 فالاول من الجملة الاولى بازا والآخر من الجملة الثانية وكذا فالانطباق بين احوال المجتهد في الواقع ليس قوله على جملتنا  
 سواء علمنا او لم نعلم والراى في التطبيق هو ملاحظة هذا الانطباق النفس الامرى لا غير ولا شك في كون احوال السلسلين المشروطين  
 زائدة على الاخرى فالسادة باطلة فاذا طبقنا الاحاد اى لاحظنا الانطباق النفس الامرى اتفقت الزيادة والنقصان الى جانب  
 الاتساق بالضرورة لا تنظام الاوساط ونظيره ما اذا فرضنا جملة من عشرة جملة اخرى من احدى عشرة وفرض ان اول الجملة عشرة  
 مقابل ثلثي الكبرى فالزيادة في باوى الراى في جانب السبب ليس كذلك في حقيقة فان في السبب يكون الاول مما زاد الاول  
 وان لم يكن فيما حاداة مكانه فاذا طبقنا الاحاد ولا حظنا انطباق النفس الامرى فليست الزيادة في السبب ولا في الاوساط  
 بل نظيره العشرة وما بخلاف اذا كانت احوال غير مرتبة فانه يمكن فيه حصول الزيادة في الاوساط لعدم اتساقها حتى لا يندرج  
 في شئ انشاء الله تعالى ومنهما ان التطبيق فرع وجود الخارج مفصلا فلا يبرهن وجود ما يستلزم لا يكون في الزمان لا يتسلسل  
 والامر بالغير المتناهية مفصلا في الزمان ولا في الخارج لان في كل زمان فرع التطبيق لم يوجد في السلسلة الابدية متناهية الجواب عن من جزموا بان  
 التطبيق على حقا معناه هل فليس المراد من التطبيق الخارجى انما هو التطبيق على سبيل التماهي والاتساق النفس الامرى يرتقب وان لم يكن  
 في زمان الابدي متناهية فاما فيما ذكره الناضل الشيرازى في حاشي شرح كفاية العارفين بقوله يمكن ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود  
 كل جزم في زمانه والتطبيق في كل زمان لا يقتضيه وجود المتطبقات بتمامها في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل احد في زمان  
 غاية الامر ان التطبيق يكون على سبيل التعاقب في جميع امدد الغير المتناهية وان كان اعتبارها في زمان متناهية انتهى **وما** لهما  
 ما اقول انهم قد جزموا بان احد تعالى على جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث شي كذا في كل وقت بالضرورة في علمه بانه والى انما  
 بان تخصص بعض الزمانات بمقتضى الزمان وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة وبعضها حاضرة انما هو بالنسبة الى الذات والنسبة  
 الى الله تعالى فكما موجوده معاني عالم الدهر حاضرة عنده تعالى من جريان التطبيق في الامور والى التماهي على تقدير وجودها بالنسبة

الاشياء لا  
 الا بالانقسام  
 الى اجزاء  
 لا يمكن  
 ان يكون  
 في كل واحد  
 من اجزائها

تفسير  
 انما هو  
 في زمان  
 الزمان لا  
 من زمان  
 من زمان

الى تعالى وبالنسبة الى علمه ان لم يكن بالنسبة الى العلم وبالنسبة الى علمنا وبذا القدر كانت في هذا المقام ومنها ما اورده مشق  
اصعنا في القبول السادس من كتاب القياسات بقوله ان السبيل للتطبيق فلا تفتح بجهوده ولا تقول على برهانيت بل ان نسبة لسيا  
مناطيا فلما متناحيات في جهة واحدة ربما تفرقت اليها المقادير من جهة الاخرى التي هي جهة التناحيات لاس  
جهة التناحيات كباقي سلسلة الدات لغير نهاية وسلسلة الاولات لاني نهاية وليس تعرج تحريك التناحيات من جهة الانهاية واخرجه  
بجملته عن وجهته وجزءه ومنهجه وعن الدرجات التي لاحاده بالاسراف لان اذ اطلق طرف احد السلسلتين الغير التناحييتين  
المتخلفتين بالزيادة والنقصان في جهة التناحي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا وهما او فرضيا انتقلت الزيادة من جهة  
الطرف ووجهته الى جهة الوسط ومنهجه ولا يزال تنقل الى الاواسط ادم الفرض والوجه متما للتطبيق ولا يكاد ينتهي الى حد  
لبينه ووجهه بعينه اعدا ولا تبلغ أقصى الحد وود آخر الدرجات عوض فاذا انما انصرف على التطبيق التفت المتفاوتات بالمعاملة على  
ذلك الحد وعلى تلك الدرجة وانقر القدر الزايد في مفر تلك المرتبة وبالجملة لا يصح للمعاداة الى جهة الانهاية ابدالها ابدان في  
جهة التناحي انا في حد الطرف واما في شيء من حدود الاواسط وانتهى وفيه ما اورده كل من نظر فيه ان هذا التناحي في صورة لا تظهر  
العمل الامور الغير المتناحيية نفسها لتطبيق كل من اعداد احدى السلسلتين بكل واحد من اعداد الاخرى لقيتنا فان النقل غير قادر على  
ذلك فلا محالة يقع على حد ما اذا كان ملاحظة الامور الغير المتناحيية مما لا يلزم الانتباه الى حد اتصال النقل بل ان لا يلاحظ  
الغير المتناحيية كلها على سبيل الاجمال الملاحظة الاجمالية كانت في ما نحن فيه كما نظروا التامل والبصا قد حققنا ان التطبيق مناه  
انظر الى الانطباق النفس الامري والتطابق الواقعي فاني ان اعمال الوجود النقل حتى يقال بانصر التطبيق بوقف الاعمال والاقول  
الحق عند بل ايضا ان هذا البرهان فيه مخالفة لكن لما ذكره صاحب القياسات فانه يابرد غايته البرودة بل لان التطبيق بالنسبة الحق  
لا يثبت التناحي فان غايته لا يلزم منه ان يشارك اول من جهة الكبرى اول من الصغرى ولكل ثان ثان وهكذا لكن لا يلزم من التناحي  
فان لم يكن موجودا ان رني كل منهما اول ثان وثالث الى غير ذلك وكل منهما موضع ليس للاخرى نكل منها في موضعه ونصف يكون  
شده من الاخرى ولا يلزم التناحي الا اذا ترك الثاني مكانه والتطبيق على الاول هكذا واذ لم يفسد غم لم يطبق احد السلسلتين على  
الاخرى في الخارج بالجزء التناحي في جانب التناحي بالضرورة وباجملة اجزاء البرهان في صورة التطبيق الخارج صحيح واما خلافا  
فكل ما لاحظ هذا فانه فيه وان كان انفسا واكثر من كمالهم لاجزائهم والبرهان في كل موضع لكن فيه صلاحا ايضا او يندفع بالنقض بالاجزاء  
وغيره ومنها ان بطلان كون الكل مساويا للجزء غير ظاهر بل قد يكون الجزء اعظم من الكل كذنب الطاووس فلا اعظم من الطاووس  
فما ظنك بالتساوي وجوابه ان هذا قول من لا يعرف الفرق بين البدييات وانظرات وثيقك في الاوليات ولا يلزم ان  
الطاووس هم مجموع ذنبه واعياه لا ما عداه فقط والذي له اني تامل سميت قطعا ان الكل اعظم من الجزء ولكن ان يكون جزء  
ساويا لكل فما ظنك بالاعظمية وهذا من البدييات الاولية فان قلت المدرك بالجملة ليس بالذات اكل والجزء  
والا وصف الاعظمية فغير مدرك بالجملة ان المدرك بالجملة ايضا لكن المدرك هو ان هذا الكل اعظم من الجزء فلما ان كل كل اعظم من الجزء  
بغير مدرك بالجملة اذا كان كذلك لم يكن الحكم ان الكل اعظم من الجزء من الاوليات قلت ليس الشرط في الاوليات ان يكون  
بالجملة بل هي عبارة عن تضادها يكون مقصورا فيها كافي في الجزم بالحكم ومنها كذلك وقد يفتيه عليه بوجه احد ما ذكره  
الامام الرازي في الفصل من ان لو لم يكن الكل ساويا لجزءه لكان وجوده الجواز وعدة بدييات واحدة فخرجت في ذلك الجزء الاخر كونه  
موجودا وحده ما وجدته الحق الطوسي في نقد الفصل ان هذا البيان ينبغي على كون الكل هو الجزء مع زيادة ولا يفسد بكون الكل

والا وهو

ومنه

والا وهو









آحاد مجتمعته او متعاقبة تالفي عن قبول المساواة لجزئيه فان قلت مثل هذا العدد لما كان شحيداً لم يوجد  
 في الخارج فان وجود الأعداد على التعاقب لا يستلزم وجود العدد الموجود في الخارج ولا اشتباهاً فاما وجود  
 ان الواحد يوجب الى ان تلك الامور المتعاقبة يجمع في محل واحد على فاس الامور التي تمر عليها واحداً بعد واحد  
 ويجمع سنة لمكان واحد وليس كذلك قلت الموجود في كل قطعه من الزمان او الآن من تلك الامور المتعاقبة وان  
 كان مقتنياً لكان جميع الأعداد قد وجدت في جميع الازمنة لهذا العدد موجود في نفس الامر علم ان  
 الموجود عندهم نحو آخر ليعبرون عنه بالوجود الدهري فالامور المتعاقبة وان كانت غير مجتمعته الوجود في الزمان لكنها  
 الوجود بحسب عالم الدهر بالضرورة فيجري البرهان فيها بحسب هذا الوجود وايضاً الكل حاضر عند المبادي العاليية بالنظر  
 في علمها بذاتها او بمصول موربها على اختلاف الراي فيجري البرهان فيها بهذا الاعتبار كذلك ذكره الحق الدواني في استخراج  
 العلوم ووقع العلامات الخ لنعرف العلادة وما بعد بقدر في الشمس بالانزعة ولكن في الاجتماع الدهري او في الموضوع عند المبادي  
 انتهى البرهان على تناسلها في جانب الابد ايضاً وبذلك كانت اصول الفلسفة يضاد قوانين المنة انتهى وفيه نظر فان  
 المتكلمين لا يقولون بالوجود الدهري فلا الزمان عليهم هذا الطريق فظهر ان قيدا لاجتماع لغوي اجزاء البرهان وانشاء  
 ترك المتكلمون وقالوا انه البرهان يجري في كل ما لا يتغير وجوده لصفة اللاتناهي سوا كانت الأعداد مجتمعته متعاقبة وقداً عليهم  
 ايضاً بوجه احدها المنقضى بالاعداد ان البرهان جارياً فيها بان نفرض مجتمعتين احدهما جزء الاخرى كما اذا فرضنا جملة من  
 الى الاليتناهي وجملة اخرى من اثنين الى الاليتناهي ونطبق اعداداً واحداً على اعداد اخرى فان زبنا الى غير النهاية يكثر مساواة  
 الكل لجزءه والافان الصغرى متناهية والكبرى ليست بزيادة عليها الا بقدر متناهية فتكون متناهية ايضاً بلنفس تناسل الاعداد وهو  
 خلاف ما اجمعوا عليه من كونها غير واقعة عند حد واجاب عنه عند المتقين في الوقت واقتضى انه العلامات الجبروتاني في شرح  
 بان جميع يستبدل بالتطبيق على بطلان انما هو ما يمتنع وجوده ولا يكون امرها متناهي يكون القطع بالقطع الاعتبار بجملة متناهية  
 الاعداد فانها ترتب محضه فلا يكون زبها في التطبيق الا باعتبار العلم وهو عاجز عن ملاحظة تلك الامور فيقطع بالقطع العلم  
 فلا يلزم محذوراً قولاً فيبحث فانه ان اردوا يكون الاعداد ورتبه محضه انها اختراعية لا وجود لها في نفس الامر لذاتها ولا اشتباهاً  
 فهو متوقع الى اطلاقها صواب وان يادبها انها غير موجودة في نفس الامر لذاتها بل مناشي انتزاعها من الاليتناهي جريان التطبيق فيها  
 كيف فان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الاشياء الغير المتناهية نفسياً حتى يقال انه يقطع هنا بالقطع العلم على هو عبارة  
 عن انظار الانطباق النفس المرى وحكم العقل بكلها ويجوز في زمان متناه سوا كانت الامور مجتمعته او متعاقبة ولا وجه فيها  
 بالوجودات الخالية وقال الفاضل الخو الشافعي في حواشي القديمة جعاً لما ذكره الامام الرشدي في شرح عيون الحكمة في دفع  
 من المتكلمون انما احوال وجود الامور الغير المتناهية بالفعل سوا كانت مجتمعته او متعاقبة وسوا كان منها ترتب او لا كذلك انما  
 في ذلك من الاوقات ويكون كل واحد منها غيراً لم يقبلوا استحالة كما هو منتقل عنهم انتهى ويمر وعليه ان غرض الناقل  
 ليس الا ان الدليل يجري في مراتب الاعداد والمدلولات تختلف واذكره لا ينبغي لغيره عدم وجود جميع الاعداد في وقت متناه  
 مسلم واما عدم وجودها مطلقاً فيفسر مسلم فان مراتب الاعداد موجودة في امتداد استقبالي غير متناه ضرورة  
 ما لا يخفى **اقول** في البس بواروفان جريان التطبيق لا يكون الاسفة ما وجد في نفس الامر بصفة  
 اللاتناهي كما هو مسلم عند الكل ومرتبات الاعداد الغير المتناهية ليست كذلك فان الموجود في نفس الامر

الکتاب فی الفقه الحنفی

مکرر فرستادن میگوید. بی حرکت بفرستد طریقی را و از آنجا

ایک سو فیصد

ایک طرف

فی الاسلام (فرقین)

۱۰۰



فوقنا الشئ الثاني وعدم الوقوف غير متصور انتهى لأن هذا ينبغي على أن الزمان مع الكائنات المتخصصة به موجودة في الدهر والواقع  
 والمفكرين لا يقولون به فلا يرد عليهم من ذلك ما لا ينبغي من غير صحيح بل لا نسلمنا أن المعلومات متناهية في الوجود الخارجي وأنه لا أكثر في  
 علم الواجب تعالى لكن لا ريب في أنه لا تعالى لتعلقاته الزمنية بجميع الحوادث وهي غير متناهية كالحوادث ووجوده من الأزل إلى الأبد  
 في كل وقت فجزئ البرهان فيما نطلبه لا يتأخر بها فنبطل **الافتقار** هذه التعلقات اسودت به في الوجود ولما كان  
 الخارج فيقفوت مسائل جريان البرهان **لأننا نقول** أنه لا يتقرر في مقرره أن الاعتراضات بعد العلم بها بقدر الغضاية من العلم  
 أن البعد تعالى لا بد أن يعلم هذه التعلقات الغير المتناهية حفظ القاعدة احاطة على تفككون في حكم المؤبدات فانهم وبقولهم  
 والشيء اتوا الذي ينبغي الحكماء والشككين كلهم من ذلك ما يرد عليهم هو ما حققنا سابقا من أن جريان هذا البرهان مخصوص بالآلة  
 الثابتة للتطبيق المجري والتطبيق العقلي غير كرات وأن شئت من زيادة التوضيح كما سمع أن المراد بالتطبيق في هذا البرهان ما  
 أن يكون عقليا أو خارجيا وعلى الأول ما أن يكون المراد بالعقل الإجمالي والتفصيل لا يتيسر إلى أن يكون المراد بالتطبيق العقل  
 التفصيلي لكون تصور الأمور الغير المتناهية في زمان مبتدأ على سبيل التفصيل مالا وإما فتقوا في الزمنية غير متناهية فغير مفيد لأنه  
 مع ذلك الخلل في زمان من الزمنية ولا يتيسر أيضا إلى أن يكون المراد بالعقل الإجمالي سواء كان المراد بحكم العقل كلياً بل إن  
 واحد من آحاد واحد فيهما يتبين بأن كل واحد من آحاد الأخرى أو كان المراد به الظاهر والتطبيق النفس الأمرى وذلك لأنه  
 لما وجدت المجمعتان في الواقع انصفت أحدهما بالكلية واخرهما بالجزئية ومصدر المعرفي بأثران من الكبرى فالعقل وإن كان  
 يحكم بأن كلا من آحاد المعرفي بأن كل من الكبرى وهو في الواقع كذلك لكن لا يميز منه الانطباق في نفس الأمر حيث يثبت الثبات  
 الأخرى إنما أخذنا جملة من الواحد إلى الأيتناهي وأخرى من العشرة إلى الأيتناهي فالعقل يحكم بأن بأن كل من الأهل وهو  
 من الثانية إلى الأيتناهي والواقع أيضاً كذلك لكن لا يميز منه انطباقاً في نفس الأمر وتما بينهما فالكبرى مضمرة في نفس الأمر  
 أعظم من الصغرى وحكم العقل ما ذكره لا ينافي في تعيين أن يكون المراد بالتطبيق المجري بالجزء أو بالكلية فإن إذا جرت الثانية إلى الأولى  
 في الخارج مرفوعة إلى الأولى إلى الثانية انطباقاً في نفسه لا يختلف قطعا ومثبت الثبات في نفس الأمر من البرهان المجري الثاني  
 الأمور الغير المتناهية التي تكون موجودة في الخارج بطريقين بينهما في الخارج فافهم أن هذا وإن كان مخالفاً لما أسود المتأخرون  
 أو راقم الآن العارفات بالحق الخارج من حضيض التقليد المحبت يعلم أنه الحق **والأكثر الثالث** فقد ذكره الحكماء خاصة  
 وفعوا على جميع جوابية في النفس السالفة فأنما غير متناهية منهم لكن لما لم يكن لها مرتبة لم يحجر البرهان فيه ووجوده بأنه لما كانت  
 الآحاد غير مترتبة لا يكون العقل لا حظاً تلك الآحاد مفصلة وليس لها نظام متشقق حتى يلزم من مجموع المبدأ بأثر المبدأ وقوع الثاني  
 بأثر الثاني وكذا فيحتاج في التطبيق فيها إلى أن لا يخلط كل واحد واحد بأثر كل واحد واحد والعقل البعدي على تحضار الانهائية له  
 مفصلة لا لا وقد في زمان متناهية فلا يتصور التطبيق بل بالسلسلتين بأسرها بل يقطع بالقطاع الملاحظة واستوضح ذلك بتكميل  
 التطبيق من جيلين ممدودين على الاستمرار بين أعداد المحصى فأنه كيف في التطبيق في الأولين تطبيق طرفهما أولاً يلزم من ذلك مجموع  
 كل جزء بأثر كل جزء ولا يكفي في أعداد المحصى ذلك بل لا بد في ما من عقل كل واحد واحد ملحوظة والأول علمية من جانب الشككين  
 المتأخرين لهذا الشرط من وجوه منها أنه لا يعلم ما أن توجد التطبيق على ملاحظة الآحاد مفصلاً وكيفية ملاحظتها بجملة على الأول  
 لا يمكن للتطبيق في المرتبة أيضاً وعلى الثاني يجري في غير المرتبة أيضاً فأنما علم أنه لا يعلم ما أن يكون في الجملة الزائدة لا يكون ببناء شئ  
 من المناقضة ولا على الأول يلزم الانقطاع وعلى الثاني يلزم التساوي **واجاب** عن المتن الذي في رسالة اثبات الواجب

بما لا يتصور

بما لا يتصور

بقوله التقصير على ما في الاصل ان يكون في غير الترتيب ان تقسم الشئ الثاني وتضع لزوم التساوي لان الزيادة بما انظره  
 في الاوساط والما في الترتيب اذا طبق على الطرف فلا زيادة في جانب الثاني ولا انطباع لما في الاوساط للاساق فلو كان  
 في الجانب الآخر لزوم التساوي قطعا انتهى وقال هو ايضا في حاشي شرح التجريد لا يخفى ان التطبيق لا يتوقف على ملائمة الآحاد  
 معفلا بل يكفي ملائمتها على الاجمال ان يفرض كل جزء باجزاء آخر ولو توقف على ملائمة الآحاد لتعسير العمل على التطبيق الى تقدير  
 الترتيب ايضا لا يقال على تقدير الترتيب والوجود يكون بالآحاد واقعة بعينها باجزاء بعضها في الخارج مع قطع النظر عن تطبيق العقل لما  
 لا يتناول على ما معنى وقوع بعضها باجزاء بعضها في الخارج ان كان المراد ان بعضها لا يتبع بعضها في الخارج فذلك لا يخفى  
 الفرق اذا تكلمنا في ان بدون ذلك الترتيب يتحقق التطبيق العقلي وان كان المراد ان بعضها يطبق على بعضها في الخارج فليس  
 كذلك كيف لا ولا انطباق امر يفرض العقل من كل منهما وانما ان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يلزم قطع السلسلتين بل يواز  
 ان تكون زيادة الزايف في الاوساط انتهى ولتحقيقه الصمد الشيرازي في حاشي شرح التجريد الجديده بقوله في بحث اذ لو كان التطبيق  
 يفرض كل جزء باجزاء آخر كما حسبنا لا يوجب كل منهما باجزاء آخر في نفس الامر والتطبيق التبعي متعني فلو كان اجابا واذا كان  
 اجابا لكان سطر افراز بعضها من بعض فانه غير ممكن ان يكون من غير السلسلة تطبيق على اى جزء من الاخرى فمن ام علم  
 ان الزيادة في الاخر لا في الاوساط تسكتنا ان يجوز في التطبيق الاجمالى تغير التطبيقين في كل جزء بحسب الفرض لكن غاية الامر  
 منه ان يكون السلسلة متناهية بحسب الفرض الغير المطابق لما في نفس الامر من ذلك الجانب والاعوى انما متناهية في نفس الامر  
 من ذلك الجانب وذلك غير لازم ونسبى ان انطباق اجزاء السلسلتين واقع في نفس الامر فان المعنى بالتطبيقين هما ان يكون  
 كل منهما معروضا لترتيب من ترتيب لعدد فيكون الجزء الاول من احد السلسلتين مطبقا على الجزء الاول من الاخرى والثاني  
 بالثاني والثالث بالثالث وهكذا ومعنى التطبيق هو نسبة الى الانطباق انتهى فخصا اقول فيبحث اما اول الانطباق  
 مراد من قال بالتطبيق العقلي تطبيق الآحاد بالآحاد من غير تغيير التطبيقين وكونه اجماليا لا يتا في تعيين فان الفصل ان يلاحظ  
 اجمالا ان كل معروض لمرتبة العدد من احدهما بازاء ومثله من الاخرى واما ثانيا فلان فرض التبعي ليس من الفرض الجمال  
 ولا غير مطابق للمواقع فان كل واحد واحد من الآحاد متصف في نفس الامر بمرتبتين من رتبة الآحاد والتطبيق عبارة عن تكرار  
 يكون كل من آحاد احدهما بازاء ومثله من الاخرى فلا يصح ان يقال يجوز ان يكون لزوم التناهي بحسب هذا الفرض لان نفس الامر  
 واما ثالثا فلان ما ذكره من معنى التطبيق اى انما راد الانطباق النفس الامري لا يثبت التناهي في نفس الامر بالنسبة لاحتقنا  
 سابقا ومنها ان الآحاد وان لم تكن مرتبة بحسب نفس الامر لكن العقل ان يفرض الترتيب بينها فتتولد السلسلتان بالترتيب  
 يجري بمران ودفع الصمد الشيرازي في حاشي شرح التجريد الجديده باننا نلزم التناهي لو كانت الآحاد مكملة الترتيب في نفس الامر  
 او مرتبة فيما من اجاز ان يكون ترتيبها بالاستعداد لاجل هو التناهي على تقدير عدم التناهي وقد شبه الحق الله تعالى في  
 مخزوم العلوم بان فرض الترتيب لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في آحاد احد السلسلتين بل انك الفرض منظر لهما  
 فليس شغلا لاجل هو الترتيب وهذا كما يفرض في الرياضيات امور غير واقعية ليعتبر حال الامور واقعية بل صرح الرئيس في كثير  
 من المسائل بعبارة البنية على مثل ذلك بانه من قبيل الفرض المستعمل في الرياضيات اقول فيبحث لان الامور الغير  
 الترتيبية ليس فيها ترتيب في نفس الامر ولا يضرها اول وثان وثالث وهكذا فلما يكون فرض الترتيب بينها منظر لاجل الما بل يكون  
 ابلغ من غير مطابق لما في نفس الامر فغاية ما يلزم ثبوت التناهي على هذا التقدير الغير المطابق لنفس الامر لا يثبت التناهي

من  
 اى هو انما يثبت  
 الترتيب على  
 منسوبة

على  
 انما هو انما يثبت  
 الترتيب على  
 منسوبة

من  
 اى هو انما يثبت  
 الترتيب على  
 منسوبة

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دروساً لمن يتفكر

۱۰۰

نویسندہ کی طرف سے

المتناهية الى مجموع لا يكون مجموع اقل من ذلك هو الاثنان فلو لايزيد على ذلك المجموع المتناهي لا يقدر شتاه وهو عدة المجموع  
ومنها اننا لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لا سلم عدم جرات في النفوس لما علقه الغير المتناهية به وجود والترتيب بينهما فانه  
لا شك في ان النفس الاب جزء من تلك الوحدة ليست على سعة واللامحجزاتها مع نفس الابن ومن المعلوم ان جزء العدد يتقدم  
على الكل فليكون بينهما ترتيب فنفس جبرية من نفس ابدية مثلاً فليكن بينهما ووقته الصلة الشريفة في ذواتها في شرح الترتيب  
المهدي به بان لا يزيد من كون النفس الناطقة غير متناهية وان يكون نفس ابدية مثلاً غير متناهية به احتمال احتمال افراد الانسان  
بالكيفية في الطوفانات فكبر ثم حصول فرد من لا يتولد من فرد آخر كما في آدم على شينا وعلى الصلوة والسلام وقد يدفع  
ايضا بان النفس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتيبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجمعة وروى  
الحق الدكتوراني في انموضع العلوم بقوله لا يجزئ هذا الجواب لان النفس مجمعة ولما ترتب باعتبار ما يجري فيه التطبيق  
فان توسط البدن لم يظهر الترتيب بين النفس غير قاطع في ترتيب الامور الغير المتناهية بالجمعة اذ حاصل المقال ان النفس  
كل ابن تتوقف على نفس ابدية وهكذا فيلزم نفس غير متناهية مترتبة بجمعة في الوجود وهو يتجلى بالافان والبرهان فاذا ثبت  
ترتيب النفس باسطة الابدان ينطبق الابدان من اليقين ونسك ترتيب النفس المتواصلة الى غير النهاية انتهى ثم قال  
والوجه في الجواب عن قبلهم انهم لا يقولون بترتيب النفس المتواصلة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفاق مع باقيها من  
الافراد والاشياء بل المحركات النفس في القرائات النظرية المقضية لظروفات العادة ثم يحدث الانسان بالتوالد  
ويكون ذلك الانسان مبدءا متناهية بقدرها على استنباط الصنائع التي يحتاج اليها من النوع وذلك كشمس الدين الشافعي  
في كتابه البسيحي ثم هو الشجرة الآتية كيف تولد هذا الانسان مفصلا وذكر ان هذا الكاوم الذي منسب اليه ليس مدونه بالتوالد  
التوالد وان التولد سابق عليه يادوارا فكله هذا لا يتوجه الايراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد عندهم متناهية  
غاية الامر انهم يشيرون لاساس غير متناهية كل واحد منها سلسلة متناهية فيكون النوع عندهم قد يجمع انهم سلسلة التوالد لا يتجلى  
وقد يقرر الايراد بان النفس الناطقة فيما ترتب باعتبارها من غير ان فيها واجب عنه وبينه الاول  
اذ يجزئ ان تحدث جملة منها في زمان ومكان اخرى اقل اكثر في زمان آخر فلا يكون الترتيب بينهما وروى الحق الدكتوراني  
في رساله اثبات الواجب بان على تقدير قدمها بالنوع وقلائب افرادها لا يابدا كما هو منهم توجد لها سلسلة متناهية  
غير متناهية مترتبة في الحدود ثم يجري فيه البرهان ولا يفرق مقارنه جملة اخرى لا عاد تلك السلسلة والثاني انها اذا اخذت  
مترتبة بحسب اشد مدتها لم تكن مجمعة بهذا الاعتبار فلا تكون مجمعة الا ما من تلك السلسلة ورويان آحاد السلسلة بمجموعها  
ترتب باعتبار ما يجري فيه التطبيق اذ في في التطبيق كونهما لا وسمات تقتضي الغلبان كل منهما في سلسلة على نظيره وهو حالها  
الفصل الثالث في ذكر التقريرات الاخرى لبرهان المذكور قد يقرر بان كل سلسلة غير متناهية شتملة على سلاسل غير  
متناهية لان في كل سلسلة الوافا غير متناهية وفي تلك السلاسل آحاد غير متناهية وهكذا في كل واحد من سلاسل الكل  
سلسلة غير متناهية ام لا فلما الاول يلزم ان السلسلة الكل على سلاسل غير متناهية وعلى الثاني يلزم تنامي تلك السلاسل  
وهو يتلزم تنامي سلسلة الكل كما ذكره الشيخ الهروي في حواشي شرح المواقت وقال هو ترتيب الماخذ من دليل التطبيق  
تقرير آخر كما وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل مرتبة كانت او غير مرتبة لابدان لم يفرقها اعدا فنفرض الجملتين في  
هي مرتبة بالضرورة وتبين بينهما الى ان يحصل المطلوب آخر تأخذ الجملة الواحدة من الحدودات والجملة الاخرى الصغرى في

المتناهية الى مجموع  
لا يكون مجموع اقل من ذلك  
هو الاثنان فلو لايزيد على ذلك  
المجموع المتناهي لا يقدر شتاه  
وهو عدة المجموع ومنها اننا  
لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا  
الشرط لكن لا سلم عدم جرات  
في النفوس لما علقه الغير  
المتناهية به وجود والترتيب  
بينها فانه لا شك في ان النفس  
الاب جزء من تلك الوحدة ليست  
على سعة واللامحجزاتها مع  
نفس الابن ومن المعلوم ان  
جزء العدد يتقدم على الكل  
فليكون بينهما ترتيب فنفس  
جبرية من نفس ابدية مثلاً  
فليكن بينهما ووقته الصلة  
الشريفة في ذواتها في شرح  
الترتيب المهدي به بان لا  
يزيد من كون النفس الناطقة  
غير متناهية وان يكون نفس  
ابدية مثلاً غير متناهية به  
احتمال احتمال افراد الانسان  
بالكيفية في الطوفانات فكبر  
ثم حصول فرد من لا يتولد من  
فرد آخر كما في آدم على شينا  
وعلى الصلوة والسلام وقد  
يدفع ايضا بان النفس وان  
كانت مترتبة بالاعتبار  
المذكور لكن ترتيبها باعتبار  
الابدان وهي بهذا الاعتبار  
غير مجمعة وروى الحق  
الدكتوراني في انموضع  
العلوم بقوله لا يجزئ هذا  
الجواب لان النفس مجمعة  
ولما ترتب باعتبار ما يجري  
فيه التطبيق فان توسط البدن  
لم يظهر الترتيب بين النفس  
غير قاطع في ترتيب الامور  
الغير المتناهية بالجمعة اذ  
حاصل المقال ان النفس كل  
ابن تتوقف على نفس ابدية  
وهكذا فيلزم نفس غير  
متناهية مترتبة بجمعة في  
الوجود وهو يتجلى بالافان  
والبرهان فاذا ثبت ترتيب  
النفس باسطة الابدان  
ينطبق الابدان من اليقين  
ونسك ترتيب النفس  
المتواصلة الى غير  
النهاية انتهى ثم قال  
والوجه في الجواب عن  
قبلهم انهم لا يقولون  
بترتيب النفس المتواصلة  
الى غير النهاية فان الرئيس  
في الشفاق مع باقيها من  
الافراد والاشياء بل  
المحركات النفس في  
القرائات النظرية  
المقضية لظروفات  
العادة ثم يحدث  
الانسان بالتوالد  
ويكون ذلك الانسان  
مبدءا متناهية بقدرها  
على استنباط الصنائع  
التي يحتاج اليها من  
النوع وذلك كشمس  
الدين الشافعي في كتابه  
البسيحي ثم هو الشجرة  
الآتية كيف تولد هذا  
الانسان مفصلا وذكر ان  
هذا الكاوم الذي منسب  
اليه ليس مدونه  
بالتوالد والتوالد  
سابق عليه يادوارا  
فكله هذا لا يتوجه  
الايراد على الفلاسفة  
اصلا فان سلسلة  
التوالد عندهم متناهية  
غاية الامر انهم  
يشيرون لاساس غير  
متناهية كل واحد منها  
سلسلة متناهية فيكون  
النوع عندهم قد يجمع  
انهم سلسلة التوالد  
لا يتجلى وقد يقرر  
الايراد بان النفس  
الناطقية فيما ترتب  
باعتبارها من غير ان  
فيها واجب عنه وبينه  
الاول اذ يجزئ ان  
تحدث جملة منها في  
زمان ومكان اخرى  
اقل اكثر في زمان  
آخر فلا يكون  
الترتيب بينهما  
وروى الحق  
الدكتوراني في  
رساله اثبات  
الواجب بان على  
تقدير قدمها  
بالنوع وقلائب  
افرادها لا يابدا  
كما هو منهم  
توجد لها  
سلسلة متناهية  
غير متناهية  
مترتبة في  
الحدود ثم  
يجري فيه  
البرهان ولا  
يفرق مقارنه  
جملة اخرى  
لا عاد تلك  
السلسلة  
والثاني انها  
اذا اخذت  
مترتبة بحسب  
اشد مدتها  
لم تكن  
مجمعة بهذا  
الاعتبار  
فلا تكون  
مجمعة الا ما  
من تلك  
السلسلة  
ورويان  
آحاد  
السلسلة  
بمجموعها  
ترتب  
باعتبار  
ما يجري  
فيه التطبيق  
اذ في في  
التطبيق  
كونهما لا  
وسمات  
تقتضي  
الغلبان  
كل منهما  
في سلسلة  
على نظيره  
وهو حالها  
الفصل الثالث  
في ذكر  
التقريرات  
الاخرى  
لبرهان  
المذكور  
قد يقرر  
بان كل  
سلسلة  
غير متناهية  
شتملة  
على سلاسل  
غير متناهية  
لان في  
كل سلسلة  
الوافا  
غير متناهية  
وفي تلك  
السلاسل  
آحاد  
غير متناهية  
وهكذا  
في كل  
واحد  
من سلاسل  
الكل  
سلسلة  
غير متناهية  
ام لا  
فلما الاول  
يلزم ان  
السلسلة  
الكل  
على سلاسل  
غير متناهية  
وعلى الثاني  
يلزم تنامي  
تلك  
السلاسل  
وهو يتلزم  
تنامي  
سلسلة  
الكل  
كما ذكره  
الشيخ  
الهروي  
في حواشي  
شرح  
المواقف  
وقال هو  
ترتيب  
الماخذ  
من دليل  
التطبيق  
تقرير  
آخر كما  
وجدت  
الامور  
الغير  
المتناهية  
بالفعل  
مرتبة  
كانت  
او غير  
مرتبة  
لابدان  
لم يفرقها  
اعدا  
فنفرض  
الجملتين  
في هي  
مرتبة  
بالضرورة  
وتبين  
بينهما  
الى ان  
يحصل  
المطلوب  
آخر تأخذ  
الجملة  
الواحدة  
من الحدودات  
والجملة  
الاخرى  
الصغرى في







ايضا منتصفه فتعقد في المنتصف بل يزم على تقدير عدم التناهي وجود منتصفات غير متناهية وقد بين بطلا بالقدمة الممهدة  
 وهذا في تقدير ان يكون خط أب غير متناه في هيتين واما اذا كان غير متناه في هيتب وون أفترض مثله فنتصوره ونفرضه  
 المذكورة وهذا الحال لم يلزم من فرضه مثل فانه من القروض الهندسية بل من عدم التناهي فهو باطل وبطلان هذا الشق وان  
 ايضا لا يخلو عن طلب فانه كفي موضع آخر ان شاء الله الذي العار لا يتناهي حتى كلامه وقال الفاضل الخ فنعرض في  
 معراج العلوم شرح سلم العلوم لا يخفى وثاقه فلا البرهان الا انه يرد عليه البيع الذي يرد على برهان التضاهت اذ استحالة كون الكل  
 اعظم من الجزء في الغير المتناهي ممنوع لا بد ليس بل ودعوى البرهان لا تكفي لذكرها ومهمة انتهى اقول لا يخفى عدم وثاقه  
 فلا البرهان لكن لا لورود المنع المذكور فانه مكابرة ونهت لا سمع كما حققنا من قبل بل لانه ما فاذ من قوله كل مستحيل بل لا  
 منتصف واحد ان اراد ان كل مستحيل منتصف واحد في نفس الامر مسلم لكنه فيمضون ان الاستداد الغير المتناهي ايضا ليس  
 الاشتصفت واحد في نفس الامر لانه لا يتعين ان تكون المنتصفت فرع لغير المبدء والمنتفى واذا ليس في الغير المتناهي فليس وان  
 اراد ان كل مستحيل منتصفت واحد في نفس ممتاز من الغير ممنوع لا بد ليس بل لزم فهو صحيح في التناهي وقاس غير التناهي عليه  
 مع الفسارت فلا يلزم من غير التناهي منتصفتان منتصفتان الغير المتناهي فانه المقصد الرابع في برهان  
 الضعيف وقديسي بالتضاهت وتوضيحه تشبه تقديم مقدمات الاولى ان ضعف التكمي يكون اذ يرد من عدد اكان وقتا  
 فان الضعف عبارة عن شيء مثل من هو لم يكن زايلا عليه لم يكن ضعفه الثانية ان زيادة الزايلا لا يكون الابد انضمام  
 عليها فاذ كانت مرتبة لان المبدء لا يقبل الزيادة والام لم يكن مبدء وكذا الاواسط لا تنضم اما وتوابعها الثانية ان كل عدد قابل  
 للضعيف فان كل مرتبة منه استرعى وكل يصح استرعى بل للضعيف لا محالة ولا يسلط لا لا تقبيل هذا خلف الرابعة ان  
 كل عدد خارج من القوة الى الضعف معرض للعدو بالضرورة متناهيا كان او غير متناه اذ اتمدت هذه المقدمات وكل منها من  
 المبدئيات فنقول لو وبرت الامور الغير المتناهية بالفعل كانت معرضة لعدد بالقدمة الاخرة فبقيل فلك العدد للضعيف  
 بحكم المقدمة الثالثة ويكون ضعفه ازيد منه بحكم الاولى ولا تكون زيادة الابد انضمام الزيادة عليه بحكم الثانية فيلزم تناهي ما في فرضهم  
 تناهيه وذلك ما اردناه ولعلك تقطن من اننا ان هذا البرهان يجري في كل اوجاب لضعفة الامتساكي بالفعل سواء كان على التناهي  
 او على الاجتماع وسواء كان على سبيل الترتب او بدونه بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الامور المستقبلة على اراضي المتكلمين القائلين  
 بابتداء العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل ثم يجري منها على طريق الحكماء والمفعية المذهب في يجري في الحركات الفلكية والنقولات  
 المجردة والمبادي العلمية وغير ذلك فان اقدر الضرورى ان كلما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التناهي لا بان يكون معرضا  
 للعدد سواء كان التمييز فيها بحسب الحاج او الذين او اللغات فقط كما في المنتفات وقال بعضهم فلا البرهان انها  
 في ما هو معرض العدد وهو المادية فان المجردات لا تنصف بالكترة او معرضها بالحقيقة هي الطبيعية المشتركة بين الهيات  
 العديدة وانما هي بطبيعة مادية كما نرى في موضعه ولتعبه القاضي الكوفي في حاشيته شرحه لسبل بان معرض العدد قد يكون  
 مجموع امور العقل منها ذاتي مشترك كما يقال للجناس العالي عترة العقول المجردة عشرة فلا وجه تخصيص المادية بمعرض العدد  
 واورد على هذا البرهان بوجه اخر بل النقض بالاجزاء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية عندهم والبرهان جاريا وانما  
 عنه ان من طرق برهان هذا البرهان خرج الغير المتناهية لضعفة الامتساكي في الواقع كما ذكرنا والاجزاء التحليلية قبل ان تراعى ليست  
 معروفة للعدد لكونها متحدة الوجود ولبل اللغات اليها لا تكون الامتساكية في اي زمان وجرت وتاثيرها المنتصف على القوة

في قوله على تقدير عدم التناهي  
 في قوله فانه من القروض الهندسية  
 في قوله فانه كفي موضع آخر

المقصد الرابع في برهان  
 الضعيف

في قوله فانه غير متناهية  
 في قوله فانه كفي موضع آخر



قبيل ان يقال ما بين أدب اقل من ذراع وكذا ما بين آوج فاذ يلزم منه اذا انفا اخذ مع الواقع بينه وبين المميز على الال  
من ذراع وهو محكم صحيح وخبره المحقق القدوة في رسالت انبأ ان الكفر في هذه الصورة بخلاف الكفر في الصورة الجوهري  
عنها اذ يلزم من تنافي كل جزء من الاجزاء ان واقع بين القطعتين تنافي الكل كونه غير واقع بين الطرفين أصلاً وقال بعضهم هذا  
البرهان منسب ومناجب القوة النفسية يعلم ان هناك احدى من العلل هي مع الطول يحيطان بما عدلها وان اثنين تلك الواقعة  
عندنا وتلك الاشارة على التبيين وفيه ومن ظاهر ان وجوب توسط الكل بين المبدء وبين واحد من اهل البديهة  
حتى يثبت المطلوب بل يكاد يكون عبثاً المقصد الساموس في برهان اوردته العلامة الشيرازي في الاسفار وغيره واراد  
تسمية برهان الزوج والفرد وتقريره ان السلسلة المفردة من العلل والعلولات مثلاً لو وجدت في مرتبة ما لا يحلها ان  
تكون في مرتبة بمساويين فيكون زوجاً ولا تكون كذلك فتكون فرداً وكل زوج فاقبل من فرد واحد وكل فرد فاقبل من فرد  
من زوج بعده وكل فرد يكون اقل من عدد يكون متناهياً لكونه محصوراً بين اثنان من ذلك ما اردناه وفيه انما لا نسلم ان كل ما  
لا نسلم عرض العدد للاشارة الغير المتناهية من حيث هي حتى يقال ان زوج اوفر كما تحقيقة المقصد الساموس في برهان  
جعله في الاسفار من تغيرات السابق واري حيلة على تسمية برهان الزيادة وتقريره ان كل عدد متناهي قابل للزيادة  
فيكون اقل من عدد فاعده العارض للغير المتناهية ايضا قبل الزيادة فيكون متناهياً وفيه انما لا نسلم الكلية بل هو في المتناهي  
وقياس غير المتناهي عليه مع الفارق ولو سلمنا فلا نسلم عرض العدد للغير المتناهي كما مر بالمقصد الساموس في برهان  
تسمية برهان النسبة وتقريره ان لو وجدت جملة غير متناهية سواء كانت من العلل والعلولات او غيرهما فهي لا محالة تستلزم على  
الوث فعدة الالوث الموجودة فيها ان تكون مساوية لعدة آحادها او اكثر وكل منهما محال لان عدة الاحاد يجب ان تكون العدد  
مرة مثل عدة الالوث فلا بد ان تكون اقل من شتى الاحاد على التبيين احياناً بقدر عدة الالوث والاخرى بقدر الزيادة عليها فاولا  
الجملة التي بقدر عدة الالوث انما ان يكون من جانب المتناهي اذن جانب الغير المتناهي وعلى التقديرين يلزم تنافي السلسلة فثبت  
وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين فنحن مقتضاً فيحصل جانب متناه فينا في التزويد اما لزوم التناهي على التقدير الاول فثان  
عدة الالوث متناهية لكونها محصورة بين حاصرين هما طرف السلسلة والقطع الذي هو مبدأ الشاكلة واذا اتناهاست عدة الالوث  
متناهاست السلسلة واما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر الزيادة يكون متناهية بالفرد فليزمت تنافي السلسلة وفيه على  
ما في الاسفار وغيره منع المنفصلة القابلة بان هذا مساو لذلك ادا اكثر واقبل بان التساوي والتفاوت من خواص المتناهي وان اراد  
بالتساوي مجرد ان يقع بالازا كل جزء فلا نسلم احتمال في ما بين الاثنين المقصد الساموس في برهان استخراج كمال التفتير  
ولم يسبهم واري تسمية برهان اختلاف المتكفين وتقريره على ذكره هو في العروة الوثقى اننا نعلم ان كل جملة خرجت  
من القوة الى الفعل في الآن او في الزمان المتناهي والغير المتناهي المسمى او في نفس الواقع فالجموع المجل من آحاد تلك الجملة  
المسمى شخص سواء كان وجود آحادها معاً او ثانياً ان كونه متعيناً يوجب ان يكون معرضاً لعدد معين بحسب حاده فان التبيين  
بحسب نفسه اذ لا يستعمل ان يكون معرضاً لعدد معين كمالاً ثانياً ان كل عدد من في الواقع لا بد ان يكون في الواقع زوجاً او فرداً  
ولاشك لهما وان لم نعلم لبعينه وتبينه ذلك نقول اذ اوجدت جملة من الغير المتناهي من مبدء معين الى الجانب الآخر باصلها  
الوجه التي مرت بحسب ان يكون متينة بالمقدمة الاولى فيجب ان تكون معرضة لعدد معين بالثانية ولا بد ان يكون ذلك العدد زوجاً

الذي هو في الواقع  
الذي هو في الواقع

الذي هو في الواقع  
الذي هو في الواقع

الذي هو في الواقع  
الذي هو في الواقع

الذي هو في الواقع  
الذي هو في الواقع

الذي هو في الواقع  
الذي هو في الواقع

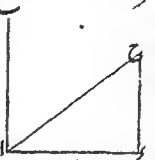
الذي هو في الواقع  
الذي هو في الواقع

اذ هو بالاشارة فان كان غروفا احتسب احد يصير زوجا واذا كان وجبا مع انفسا متباينين فهو القسمة بحسبان يكون  
 من حد و السلسلة فمن جهة الحد الاوسط الى المبدأ متناه ومنه الى الجانب الآخر غير متناه مع انهما متساويان في ذلك  
 حكما بتساوي الاول لا في خصوصيين خاصين محصورين في القسمة بل في كل المبدأ المشهور والادوات فرض في الجملة غير متناه في جهة  
 دون الاوسط في تلكا يكون متناهية ولا يكون نهوض البرهان الاتي ما يكون كذلك فلا نصير قول لمائع ان ينفع القسمة  
 الثانية ويقول لا يلزم من التعيين مطلقا عرض العدد بل هو من خواص المتعين المتناهي فان من لوازم العدد قبول الزيادة ونقص  
 بهما لا اتفاقا ولا لزما ولا سيما اذا كان لا نهائيا حيث يستلزم اتفاقا للمادة وكيف لا وافق بخبر من قولنا كلما كان الشيء معدوم  
 كان قابلا للزيادة فيا لغيره فيخرج من عكس فقيده اى قولنا كلما كان الشيء قابلا للزيادة لم يكن عرضا للعدد لمع الجرم بهذا العكس  
 يجوز عرض العدد لغير المتناهي وبخبر قابل للزيادة وان شئت فترجيه على خط القياس نقل الشيء لغير المتناهي حيث هو بخبر قابل للزيادة  
 وما لا يكون قابلا للزيادة لا يكون عرضا للزيادة اما العكس فري فلا يقبل الزيادة لكان متناهي لان كل القبل للزيادة فهو متناه  
 واما الكبرى فلما تمحصل النتيجة لغير المتناهي لا يكون عرضا للعدد ولما ثبت هذا لا يصدر عن كل متعنتين عرضا للعدد والاضما  
 لمائع ان ينفع القسمة الثانية وقولنا ان كل عدد متناهي لا يكون اذ غير متناه يكون ما زوجا او فردا بل هو من خواص المتناهي كيف  
 لا يقتل بخبر من قولنا كل ما يكون زوجا يكون عكس فقيده هو قولنا كلما لا يكون نفسا متباينين لا يكون  
 زوجا ونعني هو عكس ما قد وهى قولنا لغير المتناهي ليس منقسم متساوين فينتج لغير المتناهي ليس زوجا واذا ثبت ان ليس زوجا  
 ثبت ان ليس فردا ايضا لان التقابل بينهما قابل للعموم والملكة فالفرع عبارة عن ما يكون من شأنه ان ينقسم متساوين لا يكون شرا  
 بهما وان شئت رتب القياس كذلك لغير المتناهي لا يمكن ان يكون نفسا متساوين وكل ما لا يكون نفسا متساوين لا يمكن كونه زوجا  
 فينتج لغير المتناهي لا يمكن ان يكون زوجا وكل لا يمكن ان يكون زوجا لا يمكن ان يكون فردا لغير المتناهي لا يمكن ان يكون فردا فيخرج  
 بهذه القدمات كيف يلزم العقل قول كل عدد لا زوج او فردا المقصود العاشر في برهان آخر في هذا الفصل وسماه بهرمان آخر  
 وتقريره على اوردوه بوجي حاشي شرح هاية الحكمه لمبيد ما لو كان البين غير متناه ولكن افترج من مبدئين كقطة ا لا الدنيا  
 ونسبة خط ا ح وتخرج من نقطة  
 ا ح وهو خط ب د ولو لم يكن مساويا  
 خط ب د بالتساوي الى خا ل جهة عدم  
 ه على موضع ط ا ق ا الخط مع راس  
 فيلزم تناسبا فيلزم تناسبا في خط ا ح  
 من خصائص المتناهي وغير المتناهي  
 كما لا يخفى المقصود الحادي عشر في برهان آخر في ذلك المقصود سادس برهان للسداة ولتقريره انه لو كان للعدد غير متناه  
 سداة اكل للجزء جزو جزو الجزء وكذا و تحالته منه وجه الملازمة انه لو وجد غير متناه لكان فيه من اجزاء غير متناه  
 كل منها غير متناه بان الغرض من الكل مقدار شبر مثلا والباقي يكون غير متناه لاجل حاله ثم انفصل من الباقي مقدار شبر آخر وهكذا الى  
 النهاية فنقول كل من تلك الاجزاء لغير المتناهية مساو للآخر ولكل الا لزم المتناهي منه ففرض التعليل اقول في ايضا على نحو  
 ما مر ان السداة في الاشياء لغير المتناهية وان كان بين اجزاء من معين ليس الا معنى عدم الانقطاع في جهة وهو لا يشاء الزيادة

في هذا المقام  
 في هذا المقام  
 في هذا المقام

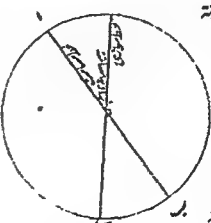
المقصود الحادي عشر في برهان آخر في ذلك المقصود سادس برهان للسداة ولتقريره انه لو كان للعدد غير متناه

والمتضمن المقصد الثاني عشر في ما استخرج من ذلك الغير المتساوي وهو ان الخطية وتقريره ان لو كان بعد غير متناه  
 لكن الشيء اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عند عدد وهو محال ببيان الملازمة ان الكل اعظم من جزء وعلى تقدير وقوعه بن غير متناه  
 يكون جزءه جزءا من غير متناه وكذا مساويا لكل كامن والا اعظم من المتساويين اعظم من الآخر فكل اعظم من نفسه بمراتب  
 اقول فيه بينا ما في الاولين فلا نقبل المقصد الثالث عشر في برهان كسح بعض الاعلام في اخره لمداراة الحكمة  
 حيث قال وقد تكرر برهان سميت بالبرهان الهندي وهو انه لو امكن وجوده غير متناه لزم خصا بالغير المتناهي بين الهنديين و  
 ذلك لان ذلك البعد الغير المتناهي اجزا غير متناهية بحسب الاعداد بحيث يكون كل منها غير متناه واذ تحقق ذلك البعد  
 الغير المتناهي مستدام من بعد معين فمادم لم يتحقق تجزئته اي جزا كان مبتدئا من البعد الذي هو مبدأ الكل لم يتحقق البعد الذي  
 مبدأ الكل فزم تحقق جزء غير متناه من ذلك البعد ومن الحد الآخر لا محالة ولا خلاف في هذا البرهان عند تحقق الحد منتهى واقول  
 بل في غير هذا عند صاحب الحاشية صحيح فان توقف الكل على تحقق جزءه مبدوء ومنتهاه من خواص المتناهي واما في غير المتناهي  
 فنمنع على ان اجزا البعد وان كان غير متناه ليست الاحتمالية فلا توقف المقصد الرابع عشر في برهان ذكره ذلك  
 الشايع ايضا وارضى تسميته برهان الاحتمال وتقريره ما ذكره بقوله فان لم يكن برهان آخر لطيف هو ان لو امكن وجوده



غير متناه واما ان توجد فيه نقط غير متناهية العدد  
 من نقطة او هي طرف عمودا عليه غير متصل وهو خط  
 لا ب ونصل بين خطين بخط آح فنقول على تقدير كون  
 غير متناهية بين د وبين النقطة المفردة في آ ب لكل خط  
 خط آح على نقاط غير متناهية بالفضل مع كون محصوا

فهم الانا متسل بان هذا الدليل مقفون بالخط المتناهي اذ لو اننا نقول لو امكن تحقق خط متناه في ذات شئ لا يمكن ان يوجد  
 لخط غير متناهية ونسوق البرهان اقول جزء من شئ منتهى بان في الخط المتناهي لا يفرض النقل في اي زمان كان الخط  
 متناهية وان كان فرضه لا يثبت عند حد بطلان غير المتناهي فكلم من فرق بينا المقصد الخامس عشر في برهان المتساوي  
 وتقريره على ما في شرح عيون الحكمة للامام الرازي وغيره انه لو كان وجود غير متناه مقبولا لكان وجود خط غير متناه مقبولا  
 كونه خرج من مركزه ونسبته خط متناه وهو خط آ ب سواء بالخط الغير المتناهي المفروض خارج الدائرة ونسبته كذا اذا تحركت  
 الكرة بحيث يعبر ذلك الخط الموازي مسامتا لم ونقول انه ما كان مسامتا ثم صار مسامتا الى حيث يقطع د لو



بعد الاخراج فتمت المسامطة جاذبة  
 لا يكون قبله فلا بد ان يكون  
 المسامطة فيها مسبوقة  
 بل لا يفرض اوله لا يكون اوله  
 فنقول كل نقطة فرضت فيها  
 فرضنا فيه وحكمتا بانها اول  
 اخرى وكانت المسامطة الحاصلة

وكل حادث لا بد له من اول  
 لهذه المسامطة اول ان لا يكون  
 بمسامطة اخرى وهو غير ممكن ههنا  
 لان ذلك الخط غير متناه بالعرض  
 نقطة الا لا يتناهي في كل نقطة  
 نقطة المسامطة فان توجد نقطة  
 مع تلك النقطة قبل غير المسامطة

المتساويين اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عند عدد وهو محال ببيان الملازمة ان الكل اعظم من جزء وعلى تقدير وقوعه بن غير متناه

المتساويين اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عند عدد وهو محال ببيان الملازمة ان الكل اعظم من جزء وعلى تقدير وقوعه بن غير متناه

المتساويين اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عند عدد وهو محال ببيان الملازمة ان الكل اعظم من جزء وعلى تقدير وقوعه بن غير متناه

المتساويين اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عند عدد وهو محال ببيان الملازمة ان الكل اعظم من جزء وعلى تقدير وقوعه بن غير متناه

المتساويين اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عند عدد وهو محال ببيان الملازمة ان الكل اعظم من جزء وعلى تقدير وقوعه بن غير متناه



ودون الموصوفة المصرفة حتى **اقول** هذا الدفع مع حقيقة خارج عن دائرة التحقيق فان عرض الناقض ليس الا الالتزام بان الحكم  
 يربط في الصورة المذكورة وهو يقتضي ان يوجد فرق محو الظاهر في مع ان لا تقولون به وهذا الالتزام لا يدع مجازا وكما لا ينفك  
 وثالثها انما الالتزام لا يوجد بل يدعى متناها لا يمكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه سواء للاول ولا وسامته ثانيا اذا  
 يجوز ان يكون بعض هذه الاسرار في نفسه ويكون كل منها مكانا في نفسه وجميعها معا لا كما يتبعها من غير مدعي وجوابه  
 ان الغرض من هذه العقل ان كل واحد من هذه الغرض مجزعا يمكن حل كل تقدير كيف من الغرض ان الحكم العقل لا يوجد مجازا كما لا ينفك  
 الهندسية وعلى انضمامها ومنه ليس الا كما يجازيها ورأيتها انما الالتزام في المسألة بعض الزاوية او المحرك قبل المسألة اما صلتها كلها  
 وانما يلزم اذا كان بعضها موجودا بالفعل حتى يمكن ان توجد به مسألتها لكنها يتقسمان بالقدرة لا بالفعل فتكون مع ما ذكرتموه لا تتفق  
 حركة قطر الدائرة على قوس منها بل تتفق الحركة مطلقا قالوا شبه انما وقعت من مع بالقدرة مكانا بالفعل ووقعه بعضهم بان  
 ما ذكرناه احكام حتمية الانها لا يوجد بها كسائر الهندسيات فليس المدعي الا ان لا يلتزم المسألة العادة من اجل نقطته في اليوم  
 لكن الخط الغير المتناهي لا تعين فيه نقطة للاولية وفيه بحث لانه لا يلزم من حدوث المسألة الا ان يكون لها زمان هو اول الزمان  
 حدوثها وهو لا يلتزم ان يوجد هناك نقطة هي اول نقطه المسألة وذلك لانه لا بد لحدث المسألة من حركة واقعة في ما  
 فاذا وجدت كانت المسألة حاصلة في كل آن يفرض في ذلك الزمان وذلك انات المفروضة في الواقع عند تلك المسألة  
 الواقعة فيها فلا يتعين نقطته اولي حقيقة او بهم عند ما فان قلت المسألة لا يتبين فلا بد من نقطته غير مسبوقه باخرى قلت  
 مسألتها الخط للنقطة آتية واما المسألة المذكورة فهي مسألتها الخط للخط فلا يتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان فليس هناك  
 مسألتها الا وهي مسبوقة في اليوم باخرى الى غير النهاية وقد يدعى هذا الجمل بان غير متناه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج  
 فلا بد ان يتبين في نقطته هي اول نقطه المسألة اذ لا بد هناك من مسألتها غير مسبوقه باخرى والالتزام بوجود مسألتها غير متناهية  
 الحد بالفعل في زمان متناه وهو محال كذا في شرح الموقف وخامسها انما الالتزام بوجود اول نقطه المسألة بين ما ذكرتم بان  
 نقول ان الحركة نصف قطر الكرة كما ذكرتم يجب ان لا يوجد في الخط الذي لا يتناهي نقطته هي اول نقطه المسألة لان المسألة  
 انما تكون بزمانه حركة متعديتين فلا يوجد هناك ما هو اول لان كل نقطه تقترض فوقها نقطه اخرى وجوابه من غير الاول  
 انما يلزم من ذلك بان المسألة لما اول لكونها حادثة وهو يكون في نقطة ضرورة وليس يتناهي الالتزام لا يدل على عدم الزمان  
 حادثة لا يشك في كل قياس استثنائي يستثنى في بعض السامى والثاني انما يشك في كونها كانت الاولية غير متناهية وتحرك الخط  
 من المواناة الى المسألة فلان يوجد اول نقطه المسألة ولا يوجد وكلها محال بل يمكن ولا يلزم من لا يبلغه لا بد لو كان لا يتخطى  
 كذا في الحركات وبهنا انقضى آخر بيان المذكور ذكره في الشمس البازغة بقوله وقد لا يحسن به ان لا يوجد في اليوم من ان  
 الحق وبما اذا تحرك الخط الموانى للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه تنزول الموازاة وتحرك المسألة قطعا لكن حدوثها  
 بعد الموازاة مع الغير المتناهي محال لوجوده في المكان في أي ان يفرض مع نقطه من الخط الغير المتناهي ولا يتصور المسألة مع تلك  
 النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها المشبه بانفسا والاسات مع ما قبلها من الخط المتناهي في جهة عدم المتناهي بالتدريج ولا يتلصق  
 ذلك في زمان متناه في كل ان تقول ان ذلك ان يكون زمان المسألة غير متناه في جانب المعنى فلا يكون حادثة او ان يلزم  
 ان يكون بين حادثة الموازاة والمسألة مع اية نقطه تقترض من الغير المتناهي زمان غير متناه او ان يلزم ان لا يخرج المسألة من  
 القوة الى الفعل انتهى وقال حسن الحقيقين في حاشي الشمس البازغة فلا بد ان وان ذكر بعض التحقيق اسبقا لم يتحقق المرجع

فانما

فانما

فانما

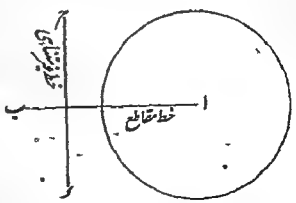
فانما

فانما

لعمدتها الميرة وتوابعه على قلبه لكن فيه من شدة عظيمنة اشياء اليها بعض الماهرين كالفاضل الخوارزمي وغيره من  
 المتبحرين منهم مستاذنا العللته ومرشدنا انهم كمال اللغته والدين حتى ان الزمان المتناسه كالمساحة  
 يجوز ان يكون معيارا للمساكنة مع الخط الغير المتناسه وهو ذلك بان يكون الذراع الاول من الخط الغير  
 المتناسه الذي مبداه مبداه الخط ومنتى حركته المساحة يجعل مساحته الخط المتناهي موافق نصف مساحته مثلا والذراع  
 الذي يليه فمرة في ربع ساعة والذراع فمرة في ثمن ساعة وهكذا يقطع الاجزاء المساحة الغير المتناهي في الساعات مثلا في اجزاء الساعات الغير  
 المتناهي وان كانت في مساحتها الحقيقية مساوية لكنها يجوز ان تكون مختلفة بالنسبة الى المساحة بل هو الظاهر من افق ريا  
 في امور المتناهي ايضا ان رياضيي الهندسة لا يرضون ان يكونوا قد وجدوا مرشدنا فحين العلماء المتبحرين قد قدوا على ما  
 نظام المساحة والدين قد سجدوا في راحتهما بان مساواة الخط المتناهي بغير حركة قطع له ولا يمكن قطع غير المتناهي بالحركة في الزمان  
 المتناهي وان كانت مختلفة بالسرعة والبطء فبما شئت من جمل ما يظن ان كره الظاهر والخفي قد حثت بالفرق بين الحركة على الخط الغير  
 المتناهي وبين الحركة من المساحة معان المساحة الحقيقية لا يمكن قطعها بالحركة المتناهي وان كانت مختلفة واما المساحة فلا يظن  
 ان استقامت في الحركة المتناهي بالخط الى ابسانها فبما شئت لم يستقر الا على ما على غاية الحق يستقر ان على عدم تمايزها انتهى كلامه  
 ولقطعة الساعات عشر في برهان الموازنة وبكسر لما قبله فخرج العللته الركن في حيث قال في الحركات بعد ذكر برهان المساحة  
 ونحن نقول باننا انما نبرهان ان لو فرضنا قطر الكره مساويا لخط غير متناه ثم نحرك القطر في الموازنة وجب ان يكون في الخط الغير المتناهي  
 نقطة هي آخر نقطة المساحة وهو ما يلزم ان الموازنة ان المساحة كانت والبعث فلا بد ان يكون لها نهاية واما بطلان الماخذ من ان  
 كل نقطة فرضت في الخط الغير المتناهي انما آخر نقطة المساحة فاما المساحة مع النقطة التي فوقها بعد المساحة مما لان النقطة  
 المفروقة يكون على سمت من سمت المساحة وكل سمت مساوية فحين سمت الموازنة زاوية وحركة للقطر قطعا والمساحة تغير  
 تلك الزاوية وبوضف تلك الحركة يكون لها المساحة باننا فرضناه آخر نقطة المساحة لا يكون آخر نقطة المساحة وهو محال اذ اكان في تلك  
 البرهان برهان المساحة لتسلم غير ان الموازنة انتهى وفيه في اصله التقاضا واما انما نقل المقصد السالبع عشر في  
 برهان ادور صاحب التلويحات وهو في الحقيقة تقرير من تقريرات برهان المساحة وعلى تقدير جعله ملغى كما هو المتداول بينهم من ان  
 برهان المساحة بعد المناقشة ولتقريره على في التلويحات وغيره ان منحت اللانهاية في الاجسام كان منافرا من اربعة خارج من مركز  
 خط غير متناه وهو خط ا ب مقابل الخط آخر غير متناه وهو خط ج د  
 وانما خرج من المركز لانه المركز ف ا و ا تحركت الدائرة تحرك  
 الخارج عنها الى المساحة واذ اعدت عادا الى مساحته الخط فم ا ل  
 مقاطعة فاذا سامت قبل المقاطعة الخارج من الدائرة كما يستعمل  
 لا بد من اول نقطة للمساحة وكذلك بعد المقاطعة لا بد من  
 نقطة وغير المتناهي لا قبل كل نقطة نقطة اخرى وكذلك لكل  
 نقطة فلا يتصور تمام حركته دورية فبطلت اللانهاية قال ان  
 كونه في شرح التلويحات انما فرض العود لا فرض تميم الدورة مع ان العرض يحصل على التقديرين بل ان تمام الدورة يقتضي المساحة  
 من جانب ج ا وانما المقاطعة بعد ذلك ثانيا لان فرض العود تمام برهان على التقديرين كون خط ج د لا يتناهي من حينين وكونه لا يتناهي

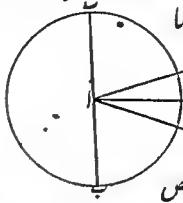
المعتمد  
 في البرهان  
 في المساحة  
 في الموازنة

في البرهان  
 في المساحة  
 في الموازنة





من جهة واحدة واما بفرض تنعيم الدورة فلا يتم الا اذا كان خط ج ه غير متساوي من الجانبين انتهى **وقال** في شرح قولنا فان تحركت  
 الدائرة الى معناه انما لمافرضنا خط ا ب ملازما لمركز الدائرة فاذا تحركت نصف الدورة فلا بد وان يغير خط ا ب مقاطعا  
 معساها بهذه الصورة انتهى **وقال ايضا**  
 بان يقال لو جاز لنا  
 المستديرة لتخلص  
 وهو محال فكذا القدم  
 اشارة الى التسمية هذا  
**المقصد الثامن عشر** في برهان التخلص  
 من تقارب برهان الموازنة وذكر صاحب المواقف اول برهان الساسية بالتقرير المذكور المشهور ثم قال الثاني وهو  
 الاول وهو لزيادة تحقيق وتقرير انه لا يفرض خطين غير متساويين متقاطعين ثم يفرض ان كانا بالملان الى الموازنة فلا بد  
 في الموازنة من ان يتخلص احدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك الا بنقطة هي نهايتهما ولا بد ان يلتصقا **وقال** شارحه قد ذكره  
 صاحب التلويحات وشرحه برهان التخلص انما يتبع ان فرض كره خرج من مركز باخط غير متساوي قاطع لآخر غير متساوي ايضا فاذا  
 تحركت الكرة لتقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزها مساويا للآخر فيلزم تماهيها وبرهان الموازنة ما هو  
 منه فظهر ان برهان الساسية والموازنة والتخلص اجته الى اصل من اصل انتهى **اقول** في كلام كل من الماتن والشارح خطأ من جهة  
 انما في كلام الماتن فلو انه اجل هذا البرهان عكسا لبرهان الساسية مع انه اجته في المقاطعة ولم يعتبر ذلك في برهان الساسية واما  
 في كلام الشارح فلو انه اجل ذكر هذا البرهان على التلويحات مع انه لا وجود له والمذكور فيليس الا الذي سميناه ببرهان الساسية  
 به للمقاطعة **المقصد التاسع عشر** في برهان التلاقي وهو عكس التخلص وذلك بان يفرض خطان متوازيان غير متساويين  
 فاذا تحرك احدهما الى الآخر تلاقيان فلا بد ان يتحقق نقطة هي اول نقط المقاطعة لهما فيلزم تماهي الخطين كذا في هو  
 الفخرية **المقصد العشرون** في برهان المقاطعة بين الساسية وهو عكس لما ذكر في التلويحات وتقريره ظاهر مما سبق  
 وهذا وان لم يكن مفردا عندنا ولكن لما افردوا ببرهان التلاقي جيب عليهم افراجه **المقصد الحادي والعشرون** في  
 برهان الساسيتين وتقريره انه لو امكن تحقق الابعاد الغير المتناهيته لكان ان يفرض خط سوار كان متناهيها او لا موانيا  
 للخطين الغير المتناهيين ثم اذا فرض ان ينقل ذلك الخط من الموازي الى الساسية لزم ان يتحرك نقطة الساسية مع الخطين  
 الذين احدهما اقرب من التحرك مسافتين غير متساويتين في زمان واحد مع كون حركة احدهما التي هي اقرب من طرف الخط  
 التحرك المنتقل من الموازي الى الساسية بطريقا يكون مسافته اقل من هذا حال هذا اذا كان ذلك الخط متناهيها وعلى تقدير عدم  
 تناهيه يلزم قطع نقطتي التقاطع السابقتين الغير المتناهييتين مع كونهما مختلفتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب  
 والا قرب الباطن وفيه لا يخفى بعد الاضافة بما ذكرنا قبل **المقصد الثاني والعشرون** في برهان التخلصين هو  
 عكس برهان الساسيتين **قال** فخر الاناضل في هو شي شرح البداية انت غير ان حمل برهان التلاقي برهان آخر سوى  
 برهان التخلصين كذا التخلصين سوى الساسيتين لا يخلو من شيء وانظرا ان التقاطعات بينهما انما هو بالتقرير انتهى  
**المقصد الثالث والعشرون** في برهان نقله في هو شي الفخرية عن بعض الشروح واري التسمية ببرهان



المقصد التاسع عشر في برهان التخلص

المقصد التاسع عشر في برهان التخلص

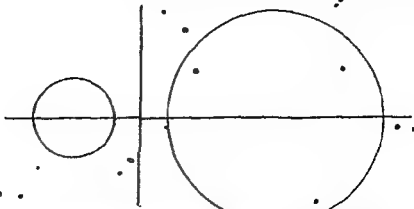
المقصد التاسع عشر في برهان التخلص

المقصد التاسع عشر في برهان التخلص

المقصد التاسع عشر في برهان التخلص

المقصد التاسع عشر في برهان التخلص





بينهما مستقيما وعن جنبيه كترين بعد مركز واحد كما في ذلك الخط نصف بعد مركز الاخرى عنه ويكون الخط الوصل بين المركزين  
لذلك الخط على زوايا قائمه يخرج ذلك الخط الوصل الى الجهتين الى النهاية ثم يفر من ان يتحرك الكرتان حول مركزهما متساويين  
قد راعى اختلاف الجهة وتحركما يتحرك الخطان الخارجان من المركزين ويصير تقاطع الخارج من مركز القوس مع الخط الاول تحت  
تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزداد البعدين بالتيقن نقطتين بتزايد الحركتين حتى اذا قطعت الكرتان ربع دوريهما يصير  
من الخطين جوانب الخط الاول بعد قطعه تمامه فيلزم قطع الخارجين من المركزين في زمان واحد مع ان الخارج من مركز القوس كان  
والما تحت الخارج من مركز البعيدة واقطعه من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فيلزم الطفرة. وخذ رشمه في الزاوية  
بان موازاة الخطين الخارجين بوجه واحد لهما المسافة الغير المتساوية في زمان وجوز ذلك ممنوع انتهى **اقول** غرض الاستدلال  
الان موازاة الخطين عند تحرك كل من كرتين ربع الدور محسوس الا ان كان ينكره الاسوسطائي وذلك موقوف على قطع المسافة  
الغير المتساوية وبذلك المطلوب المقصود **التشون** في برهان ذكره شاح اليها كل اخرى ان يسمى ببرهان تلاقى المتوازيين  
وتقرر ان انا فرضنا خطا غير متناوذا فرضنا دايمة واخرجا احد القطر الى غير النهاية مقابل الخط المذكور على انهما ثم كننا الدايمة  
ربع الدور فلا بد ان يتحرك القطر المتقاطع الى ان يوازي فاما ان يفصل فتلك الحركة من الخط الغير المتساوي او لا يفصل في الاول  
يلزم تلاقى المتوازيين ولوازي التقاطعين على الثاني يلزم التناهي لانه لا يقطع المسافة الغير المتساوية في زمان متناهية وخذ رشمه  
لعضو بانماخت الشق الثاني ونقول بجوز ان يقطع التحرك الغير المتساوي مسافة غير متناوية في زمان متناهية والحال انما هو قطع  
المتناهي كذلك وقد مر انه راعى في ذكر المقصود كحادي **والتشون** في برهان اورد السيد السمرقندي في  
حواشي شرح اليها كل وارسمى تسمية ببرهان جسر ولا يخفى وتقريره انه لو  
من بعد واحد نقطة اخط غير متناوذا وخط آخر الغير المتناهي من  
المذكور اب ونرم عليه مثلثا متساوي الاضلاع كما برهن عليه  
نقطة ج وكل نقطة من النقاط المفروضة في خط اب بخطوط يكون  
فيكون ج د اعظم من ب د وكذلك ج ا اعظم من ب ك وكذلك ج ه  
للزاوية المنفرجة والثواني للحاوة كما تشهد بالمقدارات الهندسية  
بين ج د وخط الغير المتناهي غير متناهية لكونه اطول من الغير المتناهي  
باسمى في برهان السلسلة متناوذا متطرفة ونشأ **وقال** في الافاضل

صلح السيد في البرهان ج د

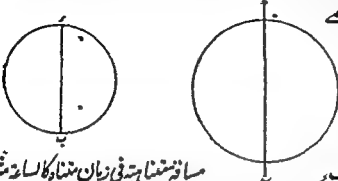
المقصد الثاني في برهان تلاقى المتوازيين

المقصد الثاني في البرهان ج د

صلح السيد في البرهان ج د

مهم

آبهم فنقول بكون أصل خطواين رسول العمود وكل نقطة من انقطاع الغير المتناهي ويكون كل منها وتر للمكانة وتسوق البرهان  
 ومما خلاصتنا في المقصد الثاني والثلاثون في برهان آخر خمسة عشرية برهان الوصل هو قريبا من برهان الأول  
 وتقريره انه لو كان التناهي الابداء لا يمكن ان يوجد غير متناه كخطاب مثلاً في جهة واحدة في مدتها ونفرض ان الآخر متناهي  
 كيف ما اتفق ونصل بين انقطاع الغير المتناهي المفروقة في خطاين وبين ذلك البعد بخطواين غير موجودا والآخر المتناهي  
 بالنسبة في التناهي هذا خلف المقصد الثالث والثلاثون في استخراج البضا وسيتبرر ان حركة العنقودين هو



انما فرضنا كرتين قطر احدهما المس  
 باب غير متناه في جهة قطر الآخر  
 المسبب متناه والى المحيط غير  
 متجاوذه وفرضنا ان حركتهما  
 مساوية جهة واحدة وسرعة واحدة  
 وزمانا وحركتهما فيلزم ان يقطع بـ

مسافة متناهية في زمان متناه كاسا مثلاً وفي ذلك  
 الزمان يقطع آسب مثل تلك الحركة مسافة غير متناهية هذا خلف المقصد الرابع والثلاثون في ما استخرجته ايضا  
 وسيتبرر ان التقييف وهو ان لو كان لحد واحد غير متناه بالفعل ليقبل التنصيف لانه لا يمكن تقسيم القسمة  
 لانه انما تقسمه لا يقبل التنصيف كما مر فلا يكون غير متناه المقصد الخامس والثلاثون في ما استخرجته ايضا وسيتبرر  
 برهان الانقسام وهو ان لو كان كم ما غير متناه يقبل الانقسام الى الكسور الا ان يقسم كما لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه  
 المقصد السادس والثلاثون في ما استخرجته ايضا وسيتبرر ان عروض العدد وهو ان لو وجدت الامور التي المتناهية  
 فلا يتجاوزها ان اجزاءها من حيث هي اي عددا ولم يعرض لاسيل الى الثاني لما اقر عندنا بجم من ان لا يوجد في الخارج ينسج على العنقود  
 ولا سبل الى الاول فانه لو عرض له عددا لم يتوقف الا ايضا فلا يسيل الى وجود الغير المتناهي فان قلت لعل عروض العدد يكون  
 من خواص المتناهي قلت حسب انه كذلك لكن كنهجه لا يطبقوا على عروض العدد وكل ما وجد كما لا يخفى على من طالع كمال اتم  
 المقصد السابع والثلاثون في البرهان المسبب الغنكوت وهو الذي يسمونه بالسنة وفيه فصلان الاول  
 في تقرير التسوية المنقول عن قدام الحكماء وهو انه لو كان امتدادا غير متناه لا يمكن وجوده في المتناهي محصورا بين الحاصرين  
 وهو تقييف الثاني مستخدم لطلان المقدم وجب الكثر من ان موضع البعد الغير المتناهي لا يمكن وجوده في مثلث خربا  
 من مبدءنا وبين الى غير النهاية معلوم ان السابقين كمالا انا اعظم كان الانفراج اكثر في زوايا الانفراج  
 بزيادة السابقين والساقان اذا كانا غير متناهيين فيهم على منق الانفراج كان العبدتين  
 السابقين غير متناه فيمنع غير المتناهي من العبدتين حاصرتن وبما الساقان هذا حال  
 واعترض بغير رئيس الصنعة في الشفا باننا لا نستطيع ان يلزم وجوده غير  
 متناه بين الخطتين فانه في الباب ان يكون التمراد الى غير النهاية  
 لكن ليس يلزم من ان يكون هناك بعدا في غير النهاية  
 بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد حركتهما في الابد

هذا هو المقصد الثاني والثلاثون في برهان آخر خمسة عشرية برهان الوصل هو قريبا من برهان الأول  
 وتقريره انه لو كان التناهي الابداء لا يمكن ان يوجد غير متناه كخطاب مثلاً في جهة واحدة في مدتها ونفرض ان الآخر متناهي  
 كيف ما اتفق ونصل بين انقطاع الغير المتناهي المفروقة في خطاين وبين ذلك البعد بخطواين غير موجودا والآخر المتناهي  
 بالنسبة في التناهي هذا خلف المقصد الثالث والثلاثون في استخراج البضا وسيتبرر ان حركة العنقودين هو

هذا هو المقصد الثاني والثلاثون في برهان آخر خمسة عشرية برهان الوصل هو قريبا من برهان الأول











المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع في بعد ونقص لا يتغيره وكيف يسلم الكلية من منع التسمية  
ثبت هذه المقدرة لكفت في اثبات المطلوب ثم قال الامام فان قيل المجزئية مبنية على فرض بعد و آخر الالبعاد وذلك لا يمكن  
الا مع فرض تنهاى الاستدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان الالبعاد لا وفوقه بعد آخر فاذا وليكم مبنى على مقدرة لا يمكن اثباتها  
الابعد اثبات المطلوب فيقول لا شك اننا اذا فرضنا الالبعاد غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون متناهيا على انك الزيادة  
التي التناهيته ولكن لا يفرقنا لانقول القول يكونانها غير متناهيين يودي الى القول بكونها متناهيين فيكون خلفا وذلك لا  
نقول اما ان يكون بعدا شتى على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعدا تفرق ذلك لانه لو كان بعدا فو قد كان  
مستتملا على زيادة البعد الذي هو فوقه فلا يمكن شتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعدا شتملا على الجميع كان في تلك  
الزيادات بعدا غير شتملا عليه الذي هو غير شتملا على جميعها ان يكون آخر الالبعاد فثبت ان الشك المذكور موجود لهذه المجزئية كما  
تقرر في آخره قال العلامة الرضائي في الحاشيات المحققة في هذا المقام ان يوجه الكلام من الاستدراك كما لو لم يكن الالبعاد متناهية  
جاذبان يوجب امتدادا وان غير متناهيين فما جاذبان من اقطعة واحدة لا يزيل البعد بينهما فيزيد وجاز ان يكون تزايد الالبعاد  
المتزايدة بقدر واحد جاذبان يكون الالبعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فتح تكون الزيادات المتساوية في النهاية الى  
غير النهاية ولان كل باء في بعد فلا بد ان يوجد بعدا شتملا على الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعدا شتملا على تلك  
الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه وذلك لا يولم على باءات الالبعاد الغير المتناهية زيادة غير متناهية فيتمثل في زيادة  
بعد فرضت يكون نسبتها الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهي الى المتناهي لكن نسبة كل باء بعد الى زيادة بعد آخر نسبة عدد  
الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد ونسبة المتناهي الى المتناهي فيكون عدد الزيادات متناهيا  
وايضاً لما كان زيادة البعد على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناهيا كان زيادة البعد غير متناهية فيزيد  
ونفيك بعكس النقيض الى انه لو لم يكن في زيادات الالبعاد زيادات غير متناهية لم يمكن عدد الزيادات في متناهية من الزيادات  
زيادة لا يكون في بعدا آخر وهو اعظم الالبعاد ونقطع الاستدلال وان والا كان هناك بعدا اعظم مما فرض اعظم الالبعاد في وجود  
بعدا شتملا على جميع الزيادات التي المتناهية فيكون بالاثبات محصورين عامرين انما حال انتهى وفيه غير شتملا من بعدا لا و  
انه ان اراد يكون عدد الزيادات متناهيا مائة لا يكون في مرتبة من المراتب غير متناهية فلا محذور اذ كل مرتبة متناهية  
الا انه لا يلتزم عند حدود ان اراد يكون عدد متناهيا مائة انه لا يكون بعدا آخر ممنوع وكيف مجموع الزيادات غير متناهية  
وكل زيادة في بعد متناهية كذا اورده في الافاضل والثاني ما اورده ايضا على قوله والبعض من ان عدد الزيادات غير متناهية  
بمعنى انه لا يلتزم عند حدود ان اراد يكون عدد متناهية مائة ان يكون بعدا آخر ممنوع وكيف مجموع الزيادات غير متناهية  
من ذلك وجود بعدا هو اعظم الالبعاد والثالث اني بعض تعليقات الحاشيات ان وجود بعدا شتملا على الزيادات التي المتناهية  
باجمها غير موجودا ولو كان في تلك الالبعاد بعدا كذلك لكان كل بعد وونه حتى البعد الاول وما وونه كذلك وذلك لان البعد الذي  
تحت البعد الذي المتناهية ناقص عن بعد متناهية والناقص عن الغير المتناهية بالقدر المتناهية غير متناهية وكذا ما وونه الى ان يشتبه  
وروه في الافاضل بان هذا غير مضر لان وجود بعد غير متناهية محصورين الحاشيات لازم مما ذكرنا من ان بعدا يكون البعد الاول  
وما وونه غير متناهية ايضا وهذا ما اشارنا الى من فرض الاتجاهي فهو موجودا لمطلوبنا وكذا اقول ان ثانيا الحاشيات في قول بل و  
مضربا المضروبة فان وجود بعد غير متناهية في سلسلة الالبعاد الذي عليه مدار تقرير الحاشيات بل جميع تقارير هذا البرهان يتوقف على

الحجج  
على ما  
في الشك

على  
الذي  
في الاواخر

الحجج  
على ما  
في الاواخر



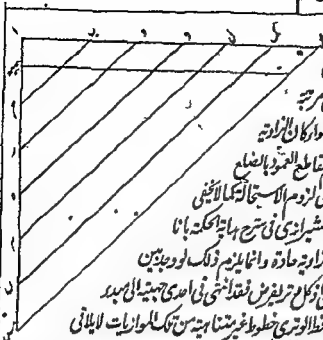
اذا ثبت ان كل واحد من تلك الزيادات في لبد ثبوت ان مجموعها ايضا في بعد قلت كذا فان حكم الكل لا فرادى لا يلزم  
ان يجري على الكل المحبوس الاترى الى به يجوز ان يقال هذا الرغبت يشيع كل انسان لا يصح ان يقال هذا الرغبت  
يشيع جميع افراد الانسان وقال الفاضل الجليل في في حواشي شرح الهداية للميتي لرفع هذا اليراد اعلم ان ضابطه  
معرفته تكون حكم الكل مخالفا لحكم الكل لا فرادى في بعض المواضع وتحت في بعض المواضع هي انه لو حكم على الفرد على جميع  
تقادير وجوده اولى سوار كان بعد اخر اوله لاخ لا تفاوت في الحكم بين الكل لا فرادى الكل المحبوس مثلا اذا قلنا هذا  
الفرد من الممكن محتاج الى العلة ففي هذه النسبة لا يختلف الحكم سوارا اعتبره موزنا اخر من الممكن او لا حكم الكل لا فرادى  
والجميع واحد ولو حكم على الفرد على بعض تقادير وجوده دون البعض يختلف حكم الكل المحبوس والافرادى كقولنا كل انسان  
يشجع هذا الرغبت ويسعد هذا الدار فان حكم الكل المحبوس يختلف الحكم لا فرادى اذا حرفت هذا فتقول المقدرة الثالثة  
وهي ان كل جملة من الزيادات سوار كانت معاملة اخرى من الزيادات او لا يكون في لبد التبعه والا يلزم التناهي لا افضل  
في هذا الحال خصوصية جملة دون جملة لان الحكم يكون جملة معينة مثلا في لبد يكون على جميع تقادير وجوده سوار كانت معاملة اخرى  
ام لا ولا كان الحكم على جميع تقادير وجوده تلك المعاملة فلا تفاوت بين حكم الكل لا فرادى والكل المحبوس فلا بد ان يكون الحكم  
المجموع ايضا في لبد انتهى فلهذا القول نذم كونه مذكورا في قبسات الباقى تخفيف جدا لان الحكم على جميع تقادير شيء امر  
والحكم على المجموع امر اخر فلا يلزم من الحكم على جميع تقادير الشيء الحكم على المجموع كما للتخفيف على ان ادنى مسكة تقريرا اخرى  
اوروه بمحقق الصنائع في كتاب الايام خدات وحيلها وفي وهو ان كذا في ساقا شملت ذهابا الى نهاية ويفرض في  
الانفراج بينهما البعد غير متناهية فوق البعد الاصل اية عليه متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية  
متساوية والبعد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذا نزل زيادة وكل مجموع فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن  
كذلك لزم ان يوجد لبد يشغل على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشغل عليه وعلى المزيد عليه اذ فوقه فلا جرم يكون هو اخر  
الابعاد الانفراجية هذا خلف فاذا نزل زيادة وكل مجموع زيادات اى مجموع كان فوفى بعد فوفتها مجموع الزيادات التي التناهي  
في بعد واحد فوفتها فقد صار غير المتناهي بالفعل صورا بين الحاصرين وانبت تعلم ان الخدشات الواردة على تقرير الحكم لا يغير  
ملازموه واردة على هذا التقرير ايضا فلا تغفل لتقرير آخر قال الشيخ المقتول في التلويحات ان صح البعد الغير المتناهي الممكن  
ساقان خرجا من سبدر واحد فاهبان في غير النهاية ومعلوم ان الساتين كما كانا كبركان مكانا لانفراج اكثر فزادوا مكانا  
لانفراج بزيادة السابقين معلومان السابقين اذا كانا غير متناهيين فاهمين على تنسيق الانفراج كان البعد بين السابقين غير متناهية  
لعدم نهاية الانفراج فيخطو البعد الغير المتناهي بين حاصرين وبما الساقان وهو محال قال ابن مكنون في شرحه بعد ما قرر على  
الوجه التفصيل المشهور عندهم وعندى ان الوجه الذي ذكره صاحب الكتاب مع كونه اجماليا واضح واظهر من التفصيل  
انتهى اقول لا يخفى ان مجرد ادعاء فان الوضاعة انها جوفى التفصيل والاحمال محل في المرام وان كان المراد انه لا يرد عليه  
الايرادات الواردة على التفصيل فهو غير صحيح فان الايرادات الواردة على التقادير التفصيلية كلها واردة عليه فامر بالمهور  
فيه بل كل من تقادير هذا البرهان لا يخفى من عدم ثبوت المرام والقوم عن آخرهم وان طاولوا الاذيال لا شاك في ذلك لم يثبت  
ولن يصلح الطار ما افهده الدهر ولذا ثبتت ببرهان تنج التنكبوت بل برهان من تنج التنكبوت لتقرير آخر افاده استاذ  
استاذة لندى في حاشية على شرح الهداية المصدرى وهو ان الخطين اذا امتدلا فلا شبهة في انبساط العرض في كل موضع فرض

الحاشية  
على  
البيان  
في  
الافراد

الحاشية  
على  
البيان  
في  
الافراد

الحاشية  
على  
البيان  
في  
الافراد





**الاول** ما ذكره القائل **الكلية** وغيره من  
 محض شرح الهداية الصدرى من ان الاستحالة في  
 تقرير البرهان انما هو اختصاص البعد العرضى الواقع في مرتبة  
 عدم التناهي بين ساقى مثلث وهو لازم قطعاً سواء كان الزاوية  
 حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها في احاداً لعم تقاطع الحدود بالضلع  
 الآخر انما يتحقق في صورة احاداً ولا عرض يتحقق في لزوم الاستحالة كما لا يخفى  
 على من لم يتجمل مع **والثاني** ما ورد في الكليات الشريفة في شرح هيات الحكمة باننا  
 لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين  
 الضلعين وتر يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن او كل من فرض في احدى جهتيه الى ابد  
 خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوترى خطوط غير متناهية من تلك الموازات لا يلائم  
 شيئاً منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى **وقال** **الحق** المتقين في حاشية اقول هذا التقرير للسلي ايضا  
 موضح لمرام وان كان اصل التقرير هو الذي ذكرناه سابقاً وفي هذا غاية الايضاح والانضام الى المطلوب اعني وجود السطح الغير  
 المتناهي بالفعل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهي بالفعل اذا كان موجوداً فيمكن وجود الخطين الخارجين المحيطين بالزاوية  
 بالفعل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية يمكن كذلك يمكن الخطوط المتوازية الغير المتناهية المفردة للسطوح المساوية الغير  
 المتناهية في العدد وكذلك والاسكان صحيح للغاية فاذا انضم الى مقدار سطح بعينه سطح مساوية متساوية العرض غير متناهية  
 العدد وجب عدم تنهاى المحيط بالفعل مع سيقط اقل الشرايع **اننى اقول** لا يسقط انما الشايع ابدأ ولو اصلح ان كان وجود  
 عدم تنهاى المحيط بسبب انضمام السطح الغير المتناهي غير متناهي عند احداه لكان غير المطلوب اذا المطلوب هو وجود سطح بعينه غير  
 متناه بين حاصرين وهو غير ثابت كما لا يخفى على من وفق النظر والاعمال فان الفكرة كقوله آخر ذكره **الحق** المتقين في آخر عليه  
 هو الذي اشار اليه في الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النجيم المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفعل فيمكن ان  
 تفرض خطوط عرضية غير متناهية على تلك الخطين ابعاء متساوية وح لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناهية بالفعل لان  
 المتناهي من الخطين اى مرتبة كانت من التناهي الاكبر منها مخرج خطوط غير متناهية بالبعاد متساوية فلا بد ان يخرج بعض الخطوط  
 العرضية من مرتبة عدم تنهاى ولا شك ان الخط الخارج في مرتبة عدم التناهي غير متناهية بالفعل ضرورة ان الوتر مثل الضلع  
 والضلع غير متناهى بالفعل فالوتر كذلك لمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى عنده صافيان عن كدورات النوع **اننى**  
**لنفسا اقول** هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومن ذلك فالجمله غير متناهية ولا يجب  
 في ذلك خروج خط غير متناهية بالفعل لم كون الضلع غير متناهية بالفعل لا يجب كون الوتر كذلك كما لا يخفى ولعمري ان هذا البرهان  
 والبرهان الترسى الذي سباني ذكره والبرهان المتيقن الذي مر تحريره كلها غير كافية عن النوع واجمعها لا تشفى ولا تفي  
 عن جميع تقرير آخر تفرض اوتية الانفراج ثلثي قائمة ليكون لزوم الحالى لا تظهر ذلك لانه اذا استبعد الخطان كاتى مثلث  
 والزاوية بينهما بقدر ثلثي قائمة لزوم ان يكون الزاويتان المتان محيطيهما الوتر كل منهما ثلثي قائمة اذا الساقان متساويان  
 فان الزاويتان المحاذيتان على القاعدة متساويتان كما تقرر ذلك في الشكل الماسوفى من اولى الاصول وقد ثبت في

هذا البرهان  
 هو الذي اشار اليه في الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النجيم المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفعل فيمكن ان  
 تفرض خطوط عرضية غير متناهية على تلك الخطين ابعاء متساوية وح لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناهية بالفعل لان  
 المتناهي من الخطين اى مرتبة كانت من التناهي الاكبر منها مخرج خطوط غير متناهية بالبعاد متساوية فلا بد ان يخرج بعض الخطوط  
 العرضية من مرتبة عدم تنهاى ولا شك ان الخط الخارج في مرتبة عدم التناهي غير متناهية بالفعل ضرورة ان الوتر مثل الضلع  
 والضلع غير متناهى بالفعل فالوتر كذلك لمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى عنده صافيان عن كدورات النوع **اننى**  
**لنفسا اقول** هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومن ذلك فالجمله غير متناهية ولا يجب  
 في ذلك خروج خط غير متناهية بالفعل لم كون الضلع غير متناهية بالفعل لا يجب كون الوتر كذلك كما لا يخفى ولعمري ان هذا البرهان  
 والبرهان الترسى الذي سباني ذكره والبرهان المتيقن الذي مر تحريره كلها غير كافية عن النوع واجمعها لا تشفى ولا تفي  
 عن جميع تقرير آخر تفرض اوتية الانفراج ثلثي قائمة ليكون لزوم الحالى لا تظهر ذلك لانه اذا استبعد الخطان كاتى مثلث  
 والزاوية بينهما بقدر ثلثي قائمة لزوم ان يكون الزاويتان المتان محيطيهما الوتر كل منهما ثلثي قائمة اذا الساقان متساويان  
 فان الزاويتان المحاذيتان على القاعدة متساويتان كما تقرر ذلك في الشكل الماسوفى من اولى الاصول وقد ثبت في









وح نقول مفروض خط آخر موازي له في ذلك الأسطح وكان البعديتين إذا ما مثلنا ثم نفرض ان يتحرك الخط المفروض ثانيا  
 الى جانب المفروض او لايح فرض بقدر موضع الخطين فيحيزم ملاقاته الخطين لان المتوازيين لا بد ان يتلاقيا  
 عند المسامته اذا اخرجنا الى غير النهاية واقابلنا قاطعا لا يمكن تلاقيهما بنهاية الخطين لان المفروض ان النهاية لما خفيت  
 ان يتلاقيا بسطهما فيزيد من ان يتحرك الخط الثاني في الزمان للتناهي القصير مسافة غير متناهية وذلك لان من سدد  
 الخطين الى موضع الملاقاته كان مقدارا متناهيما واذا خفف من التناهي القدر للتناهي بقي الغير التناهي اقول  
 هذا قريب من برهان المسامته فلهذا وعليه عليه فتذكر المقصد المحادي والاربعون في البرهان المنسوب  
 الى الفارابي المعروف بالاسد الاخضر وهو انه اذا كان من احد من احواد السلسلة المذاهبية بالفضل مرتبة لالي نهاية  
 الادوية كالمواضع في ان ليس يوجد الادوية اخر عدده ومن قبل كانت الاحاد اللامتناهية باسرها يصدق عليها انها  
 لا تنفذ في الوجود ولا يمكن شي من ورنها موجودا من قبل فاذن بداهة العقل قاضية بان من بين يوجد في تلك السلسلة  
 شيء حتى يوجد شيء بالبعد كذا في الاسفار اقول سخافة ظاهرة فان كل واحد من احواد السلسلة وان صدق عليه انه لا يوجد  
 الادوية يوجد وادوية اخر ليس من الزمان يكون حكم كل الاحاد كذلك حتى يقال انه لا يوجد فلا يوجد السلسلة  
 فان من الاحكام ما يجري على الكل لا فرادى ولا يجري على الكل الجوس المقصد الثاني والاربعون في ما ذكر  
 رئيس الصناعة في الشفا وارجى تسميته بمران الوساطة المحقة وهما لو وجدت الامور الغير المتناهية المرتبة لكان  
 ان يكون هناك اوساطا بلا طرف فان كل واحد من الاحاد على هذا التقدير وسط بين سابقه ولا حقه لالي نهاية  
 فيزيد الوسيط بدون الطرف وهو محال ان الوسيط مضاييف للطرف والمتضاييفان متكافيان في الوجود وحيث  
 بمحاشاة ما اوردته الحق الدواني في انموذج العلوم اما اولها فانه منقوض بالحركة الملكية السريعة اذ الموجود من الحركة  
 عندهم ليس بالاتوسط بل حقيقة ليس لهذا الحركة طرف الا بالاضافة فنش ذلك يتحقق في صورة التسلسل اذ  
 كل واحد اطراف اثنائية واما ثانيا فهو من ان اريد بالطرف ما لا يكون وسطا بالاضافة الى شيء اصله انما هو  
 ان الوسيط مضاييف للطرف بهذا المعنى وان اريد بالطرف اعم من ذلك فذلك يتحقق ههنا واما ثالثا فلان عدم  
 الانتهاء الى الطرف الذي ليس وسطا في التسلسل بين الامور المرتبة بل كما يكون عنه فلا يتشبه الاستدلال بغير  
 ليس احلى منه واما رابعا فالتعقيل النفس المحركة فان الترتيب بينها ثابت وان لم يشعر به كما حققنا من قبل  
 فيلزم وجود الوسيط بدون الطرف المقصد الثالث والاربعون في برهان الوسيط والطرف وبما قال  
 رئيس الصناعة في الفصل الاول من المقالة الثانية من الفصول الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفا اما انما افترقا  
 معلولا وفرضنا له علتة وليس يمكن ان يكون لكل علتة غير نهائية لان العلول علتة وعلته علتة اذا عرفت  
 جلها في القياس المذمى لبعضها الى بعض كانت علتة علتة اولى سيطرة للامر من وكان للامر من نسبة العلول  
 اليها وان اختلفا في ان احدهما معلول بوسط والاخر معلول بغير متوسط ولم يكن كذلك الا بالخير ولا المتوسط لا  
 المتوسط الذي هو علتة المهمة للمعلول علتة شيء واحد فقط والمعلول ليس على شيء وكل واحد من الثلثة خاصة  
 فكانت خاصة الطرف العلول ان ليس علتة شيء وخاصة الطرف الاخر علتة لكل غيره وكانت خاصية المتوسط علتة  
 لطرف ومعلول لطرف وسواء كان الوسيط واحدا او فون واحد وسواء ترتب ترتيبا متناهيما او ترتيبا غير متناهية فانه

المتوسطات في البرهان المنسوب الى الفارابي

المتوسطات في البرهان المنسوب الى الفارابي

المتوسطات في البرهان المنسوب الى الفارابي

المتوسطات في البرهان المنسوب الى الفارابي

المتوسطات في البرهان المنسوب الى الفارابي

ان ترتيب في كثرة متناهيه كانت جادة حيدو ما بين الطرفين كواسلة واحدة مشتركة في خاصية الواسطة بالقياس الى الطرفين كما يكون  
لكل اثنين الطرفين خاصية وكذلك ان ترتيب في كثرة غير متناهيه فاحتمل الطرف كان جميع غير المتناهي في خاصية الواسطة لان كل احدى جادته  
كانت حلة لوجود المعلول الاخر وكانت معلوله اكل احدى منها معلول الجملة مستقلة لوجودها ومعلقة الوجود بالمعلول معلول كل احدى  
النقص والامتداد كما كان في غير النهاية اقباليه فيكون ان يكون جادته محل موجودة ليس فيها معلول غير معلول وحلته اول فان جميع غير المتناهي  
واسطة بلا طرف وهذا حال انتهى كما قال العلامة الشيرازي في الاسفار واسطة الطرفين في البداية التي اقول كسبت يكون  
اسدو هو مخدوش بالبارد الواردة على قبله المستعقب السراج والاربعون في برهان الغضائين وتقريره انه لو فرض  
سلسلة من المعلولات على ما هي عليه لا يكون معلولها في غير حده فلو المتناهي فيكون الاخر معلولها فمطلوبه من قبله لا يكون ان المعلول  
يتصل على معلوليه من كل طرفه على ما هي معلوليه فالحق في ترتيبها الى ما هو عليه محقق معلولها فمطلوبه من قبله في الجهد معلوليه بلا عليه وفي تقرير  
بانه لو كان المتناهيان متساويين لم يمتد السلسلة الى حده من كل طرف لان معنى التكاثر من الطرفين انهما بحيث تنجلي حدهما  
في الخارج وفي الذي في حده الاخر واذا انتهى انتهى كذلك التسالي حتى ولو توجه آخر لم تسلسل السلسلة السلسلة الى غير النهاية لزم زيادة  
المعلول على عدد العلل لان كل مائة في السلسلة فهي معلوليه في الجهد فرض ليس كل معلول في مائة مائة كالمعلول الاخر فزيادة عدد المعلول على عدد  
العلل باطل ضرورة تضادها على العلل ومطلوبه لوجود آخر انه جاد من العلل التي في هذه السلسلة واخرى من العلل التي تنطبق مع مائة فان ارد  
لا يحد احد ما على الاخرى بطل كما في العلل والمعلول لان معنى التكاثر ان يكون بازا كل معلوليه عليه وبان اكل علته  
معلوليه وان لم يزد لزم في الجانب الاخر معلوليه ضرورة ان في جانب المتناهي معلوليه بلا عليه وبطل المعلول الاخر  
فيلزم التناهي على تقديره لا المتناهي وان غفلت ولو توجه آخر تلك السلسلة مائة المعلول الاخر فمطلوبه من قبله باعتبار معلوليه  
غير متناهيته باعتبار سلسلة المعلوليه من المعلول الاخر سلسلة العلل من مائة فاذ فرضنا تطبيق سلسلة من بحيث  
ينطبق كل معلول على علته وجانب زيد سلسلة المعلوليه على سلسلة العلل بواجب من جانب التضاد ضرورة ان كل  
علته معلول فلما لم تكن تلك الزيادة في جانب المبدوء الاوساط منبغطة فبالضرورة تكون في جانب عدم النهاية فليزعم  
ان يوجد هناك معلول ابدون علته وهو محال ولا يخفى على الفطن بان هذا البرهان فان ما ينتج به طباع الغضائين  
موان يكون بازا لكل احد منهما واحد من الاخر في التعلق والتحقق بحسب نفس الامر وذلك متحقق في صورة التحلف فان لم يكن  
معلوليه المعلول الاخر معلوليه سلة وما يحد من معلوليه فذه العلل هو علته فليزعم ان غير النهاية فلما لم يزد فمطلوبه من قبله  
بلا عليه لتساويهما كما يتوهم في ابدى العالم من اخذ علته لغيره المتناهي المضادة لمعلوليه العلل الاخره مضادها مع معلوليه  
تلك النتيجة فان قلت نحن نعلم ان العلل الاخر معلول محض ما فوقه قال ما لا يتناهي على معلوليه مائة فليزعم  
زيادة المعلوليه قلت انما نلزم الزيادة باعتبارها مائة فانقول المعلول الاخر مع معلوليه التي هي غير مضادها لهما  
بل هي اجنبية بالقياس اليها والمساوية لعلته كل علته انما هو معلوليه واتحتمه وبذلك الاعتبار لزم الزيادة اصلا ولزومها  
مع الاجنبى لا ينافي ما ينتج به الغضائين فان قلت لا شك ان المتضايف ليعتبر ان متبادلي المتضايفات  
في العدد وهما يلزم زيادة المعلوليه في العدد بالضرورة فان في المعلول الاخر معلوليه مائة ليست بازا ما عليه  
محققة قلت التساوي في العدد انما يجب في المتضايفات لاسع اليجته وهما انما تلزم الزيادة اذا عجزت  
عائته كل مائة مع معلوليه مقيتات المعلوليه المحضة زائدة واذا عجزت معلوليه مائة مع معلوليه مائة التي هي متضايفه لهما

مجموعه من  
الغضائين

مجموعه من  
الغضائين

مجموعه من  
الغضائين



الاثبات الواجب وتناهي سلسلة الكمات وارضى التسمية بيزان الحلية وهو انه لو تسلسل الفعل وحلوا لهما شيء  
ان ينتهي الى صفة فنسلك حيلته حتى نحسن مجموعات الكمات الموجودة المعلوم كل احد منها ليد احدهما وذلك لجملة موجود  
ممكن انما يوجد فلا خصا لجزءا في الموجودات وعلوم ان المركب لا يعد الا بالجزء من شيء من اجزاء واما الاكران فلا تنافي  
الى جزءها الممكن ولا يحتاج الى الممكن لان يكون ممكنا واذ اثبت ان الجملة ممكنة موجودة فنقول وجوبها بالاستقلال  
نفسها وبغيرها لا يحتاج الى ما غيرها وبغيرها يحال لا يستلزم كون ذلك الجزر علة لنفسه فليس واذ لا يستلزم لا يحتاج الى ما  
والا يحتاج جميع اجزائه واما امر خارج عنها ولا حاجة لكون ذلك الخارج موجودا لبعض الاجزاء فنقطع السلسلة المعلولات في  
الخارج عن سلسلة الكمات واجب بالذات ثم لا يكون ذلك البعض معلولا لشي من اجزائه لجملة التناهي ان العلة ليس متناهية  
المعلول الواحدة فيلزم مختلف من جميع لان المفروض ان السلسلة منقطعة وقد فطعت وقد فرض ان كل جزء منها  
معلول لجزء آخر ونزلهما خلافا وقد ارد عليه بوجه منهما ان الجميع والجميع والجمالية انما يكون في التناهي لاني الجزر  
وجوابه انه منزع لفظ فان مرادنا بالجميع منها ما يتك الا بوجوبه لا يخرج عنها شيء وهذا اعتبار مقول في التناهي  
وغير التناهي كليهما سواء سمى ذلك مجموعا او لم يسم ومنهما ان الاتحاد المكنة الذاتية الى غير الذاتية اذا كانت متعاقبة  
لم يكن لهما مجموع موجود في شيء من الازمنة وجوابه ان كذا منافي في العلة المؤثرة والعلة المؤثرة يجيبا لجماع مع معلول  
كما افتر في مفتر ومنهما ان الاتحاد على تقدير اجتماعهما في الوجود ليدتبرارة مع بنية اجتماعية ليس بها شيئا واحدا او  
يدون تلك المكنة فان كان المراد بجميع السلسلة المضم الاول لم يكن موجودا ولا ممكنا لان المكنة الوحدانية المستمرة  
امر اعتباري يقتضيه وجوده في الخارج وبسبب حاله وجود الجزر يستلزم استحالة وجود الكل ان كان المراد هو الثاني فنقول  
بجميع نفسه على معنى انه يفي في وجوده نفسه من غير حاجة الى الخارج عنه فان الثاني علة لاول الثالث علة لثاني  
لكل واحد من اتحاد السلسلة علة فيها واما المكنة المجموع الماخوذ على هذا الوجه غير الاتحاد لم يمتح الى علة خارجية ولا اعتبار  
في تقليس الشيء نفسه على هذا الوجه وجوابه ان المراد هو المكنة الثاني فيكون المجموع من الاتحاد ولا شك ان هذه  
ممكنات موجودة كذا كما ان كل واحد منها موجود وممكن كما ان الوجود الممكن محتاج الى علة موجودة كذا كذا كذا ممكنات شتى  
الموجود محتاج الى علة موجودة كذا في حيث كان لكل واحد من اتحاد السلسلة علة موجودة واذ في السلسلة كانت الوحدانية  
لجميع الاتحاد جميع تلك العلى فحين نقول جميع تلك العلى الوحدانية الذي هو علة موجودة للمجموع اما ان يكون عين تلك السلسلة  
او واذ في علة خارجية عنها والاول محال لان علة الوحدانية لشي يجب ان يتقدم بالوجود على المعلول ولكن تجيب لتقدير  
المجموع على نفسه والثاني يديري البطلان فنعين الثالث اقول هذا يجب فانه لما اعتبر الاتحاد ونسبها من غير  
اعتبار الوحدانية الوحدانية مطلقا لم يكن معلوليتها مقابلة لمعلوليتها كل احد واذ نكبت يستفاد عن علة انه عينه او قبله فيكون  
وبما هو غرض المورد وهو الى الآن اباق وبذا التفصيل لم يوط الا قوله وارجح منه قول الحق الذي المراد به التسلسل  
بلا ملاحظة المكنة كما في الاتحاد حيث قيل انها الوحدات من غير ان يلاحظ فيها المكنة وقد تبين ان الكل بهذا المعنى موجود  
جميع اجزائه في ذلك لانه اذا كان المراد به التسلسل بلا ملاحظة المكنة فحينئذ لا يمكن الجزر حتى يقال ان الموجود بوجود  
جميع اجزائه ويستفاد من علة لان الكل والجزر متغايران ولو اعتبرنا الوحدانية لاعتبارها مطلقا ولا تنظره بالبعد ولا صحة فان  
يقول بان العدد عبارة عن بعض الوحدات لا يريد به عدم اعتبار المكنة مطلقا بل عدم اعتبارها داخلها كما صرح بالحققون

في  
في  
في

في  
في  
في

في  
في  
في

وقد حققنا ذلك في المعاد في حواشي شرح المواقف وهو ليس اول قارورة كسرته منه منها بل قد مر في شرح العقائد  
 العنصرية وحواشي شرح التجريد وغيره من تصانيفنا وحق في الجواب عن الايراد ان يقال اننا نختار التسق الاول  
 لكننا لا نعتبر العلية الموصلة في المعنوي حتى يكون المجموع استبايلا بل في العنوان فقط ولا شك في وجوب المجموع وامكانه  
 بهذا المعنى ومنها ان العلة الموصلة للشئ لا يجب ان يكون موصلة لكل من اجزائه حتى يلزم من كون الجزء علة كونه علة  
 لنفسه الا ترى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعليها ليست الاجزاء منها وهو الواجب وجوده  
 على ما في شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالاجزاء على معنى ان لا يكون له شريك في التاثير في تلك السلسلة  
 واخذنا الجملة نفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا لكل فلا بد ان تكون علة خارجة عنها لا جزء منها وهذا  
 بحكم المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه بازان يستقل بالاجزاء بعض منه الذي هو موجود بذاته مستغن عن غيره  
 وبالمكانة لعلة المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن الموتر لا يكون جزء منه وهذا هو المولى لطلوبنا ومنها  
 ما ذكر في الاسفار ان وجود كل شئ عين ومرتبة واحدة كل شئ عين وجوده وجود المجموع ليس غاير الوجود واحاد الاسباب  
 باعتبار العقل كما قلنا في ذلك في مقوله فتقول لا يلزم ان انقضاء اجزاء الى علة غير الاجزاء وانما يلزم لو كان لها وجود وغاير وجودها  
 والاحاد وتوحيدها كما ان مجرد عبارة بل هي ممكنات تتفق كل منها بعلة وهذا كما لا يشترط لا يفتقر الى علة غير ملل الاحاد وما يقال  
 من ان وجودها لا يحاد وغير وجود كل منها غير صحيح اذ كون جميع غير كل واحد منها لا يستلزم ان يكون له وجود وغاير في نفس الامر  
 والقول بان التعدد قد يوجد بجملة وهو بهذا الاعتبار واحد وقد يوجد مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد وجود كل منها  
 لوجود الآخر لا يجد شيئا لان الاجمال لا تفصيل من اعمال العقل لجميع السماء والارض سوار اخذها العقل بجملة او مفصلا  
 يعطى حكم التغاير في الخارج لان اختلاف الملائكة لا يوجب اختلاف الملئكة وانما حصل ان تغاير المجموع لكل واحد  
 انما هو بحسب لحاظ العقل وهو ان كان من غلظ الواقع لكنه لا يوجب ان يكون المجموع وجودا مغايرا في نفسه لوجود  
 الاحاد فلما يجب ان يكون لكل علة مغايرة سوى ملل الاجزاء فانهم فانه دقيق وبالتاثير حقيق ومنها ان يجوز ان يكون  
 الشئ علة لنفسه وتقدم العلة على المعلول انما هو في غير العلة التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في المركبات التامة  
 نفسها بمرتين لان جميع الاجزاء المادية والحيوية جز من العلة التامة فيكون مقدما عليها وهي متقدمة على المعلول  
 هو عبارة عن عين مجموعها واجواب عنه على ما في شرح حكمة العين غير ان المراد بالعلة الفاعل لا مطلقا بل  
 بالتاثير بحيث انه لا يستند المعلول الا اليه بترسنا ولا بغير توسط والفاعل مستقل بهذا المعنى في المجموع الذي عبارة عن  
 جميع الاجزاء بحيث ان يكون فاعلا في كل واحد والاكمل فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غير  
 واورد عليه اول ما يرد لزم ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل اجزاء لزم في مركب اجزاء مرتبة فانا  
 كالسبب مثلا اما تختلف المعلول عن علة او تقدم عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا عند وجود الجزء الاول  
 من اجزاء اوله لم يكن فعله الاول يلزم تخلف الجزء الثاني عن علة المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على علة قائمة  
 وثالثا انما لا يرد في التاثير اشارة كل منها معلول لعلة اخرى مستقلة يكون مجموع العلل الثلاثة علة مستقلة للمجموع المعاولا  
 الثلاثة مع انه ليس عليه شئ منها ضرورة استناد كل منها الى واحدة منها فقط واجيب عنها بان التخلف عن العلة قائمة  
 بهذا المعنى غير متناف مع اذ لم يستفزه استجماع جميع ما لا بد منه كما اعتبر ذلك في العلة التامة والمتمم انما هو المتمم عن العلة التامة

ف

ف

ف

والقدر الشروي بهما ان لا يكون فاعل الجزاء خارجا عن فاعل الكل سواء كان معينة فاعلا لا لا فاعلا من وهذا القدر كقبيضا  
 في غرضنا وهو ابطال كون الجزاء علة مستقلة بالمجموع كما لا يخفى والحق في الجواب عن اصل البراءة انما اختار ان المراد هو  
 العلة الثانية ولا يجوز ان تكون نفس الممكن فاعلا لو كان كذلك لكان في وجوده فاعلا مستقلا في غير نفسه باب اثبات الترتيب  
 من جهة الامكان فلا فرق بين جعدي المتعاقب تفصيل فاعله متعام وسواء طووا الذليل فيه غاية التطويل من ارادوا اطلاع  
 عليه فليرجع الى حواشي شرح حكمة العين والرسالة الجملانية وخبر المقصد السادس والاربعون في بيان  
 ارضي التسمية بمران القطع السلسلة وتقريره على ما في المواقف وغيرها انما اثبتنا وجود الواجب تعالى بغير  
 الاحتمال الى ابطال التسلسل وبعد ذلك نقول ان وجه التسلسل في العلل الى غير النهاية لكان وجود الواجب وعده  
 سواء امكنه ليس كذلك فلا بد ان تنقطع السلسلة الى المقصد السابع والاربعون في بيان الترتيب و  
 تقريره على ما في القبيسات وخبره ان كل سلسلة من مثل معلومات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض افتقار  
 واحد من احوالها استوجب ذلك افتقار بالبعد ذلك فاذن كل سلسلة موجودة بالفعل قد استوجبت المعلول على قدر  
 يجب ان يكون فيها علة هي اولى العلل لولا ان انتهت بملك المراتب التي هي معلولاتها والامكان للمعلول قد استوجبت احوال  
 السلسلة بالاسم واما اصل ان سخران المعلول على سبيل الترتيب بملك احوال السلسلة التمام مع وضعه ان لا يكون هناك  
 علة واحدة لجميع لولا ان انتهت السلسلة باسم اكلها بالثنا اثنين المقصد الثامن والاربعون في بيان كون  
 العلة هي الشرا في كتابه صاعدا الحكماء لا ابطال عدم تنامي افراد الانواع المولدة من سبيل الترتيب بملك ارضي التسمية  
 بمران البند الشجر وتقريره على سبيل التخصيص ان يقال اذا انتهت اشجارا ودجمايات غير متناهية في المراتب  
 بان يكون قبل كل شجرة شجرة قبل كل جادة جادة فلا بد ان يكون قبل كل شجرة جذر موافق له قبل كل جادة هيئة مولدة لها قبل  
 كل شجرة جذر يكون قبل كل جذر شجرة لانه فرض عدم تنامي المولدات من الطرفين وكذا في كل جادة هيئة بل في سائر المولدات  
 فنقول اذا اخذت جملة من الاشياء الموجودة في الدهر وفي الزمان الماضي المتاخمة من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل بان  
 يكون معدومته بعد معين في نفس الامر ولو كان ذلك بعد غير متناهية في الكمية بالفعل كيف والاشياء المتاخمة من القوة  
 الى الفعل لا بد ان يكون معينها معين شخصه شغل على احوال شخصية بحيث لا يزيد ولا ينقص بجملة ما بالقوة من الاشياء الغائبة  
 فانها لا مجموع لها بعد زخم وجهها من القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون بانها كل شجرة جذر سابق عليه فالشجر البوي  
 بارائه جذر والشجر السابق عليه بارائه ايضا بذرو وكذا البذر الذي كان بازاو الشجر البوي باله من الشجر السابق لما مر  
 فكل بذر موقوف على الشجر والعكس اذ كان قبل كل بذر شجرة والعكس فالوقوف من الطرفين لانهم ذلك باطل لافضائه  
 الى الدور و قال المحقق الطوسي في مصابيح المصارع راو عليه يعللها علماء ليس به ولا في اللفظ لان الشيء  
 اذا توقف على ما يتجلى في وجوده الى ذلك الشيء لا يكون دوما بل بما يتسلسل في كونه بنبذة له وبالترسل عن المصارع  
 وذلك بان نقول لما كان جملة الاشجار الموجودة من الشجر البوي الى الازل في الماضي او في الدهر بحيث لا يشع عنه عهد  
 موصوفة بعد معين ولو كان كذلك غير متناه ولا معلوما ويكون كل واحد منها مولدا للفتح فيكون بازاو احوال هذه الجملة احوال  
 جملة البذر المولدة لها ويركز كل التفاضل بين التولد والتوليد ويكون هذه سابقة على تلك لما مضت مولدة بالكر  
 وكما فرضت في جملة الاشجار يتجرع رسول الفتح صرف يكون في جملة البذر وبذر وهو مولد بالكر صرف يحصل الكفاية بينهما ولا

لا بد ان السلسلة  
 المتصلة اولى من  
 المتصلة اسفل

المتصلة اسفل من  
 المتصلة اسفل من

المتصلة اسفل من  
 المتصلة اسفل من

المتصلة اسفل من  
 المتصلة اسفل من

المتصلة اسفل من  
 المتصلة اسفل من

المتصلة اسفل من  
 المتصلة اسفل من

كان كائن رموه بولد فموجب التوليد يكون مساويا لجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساويا لها  
 سوى الشجر البيومي لانه مولد بالفتح صرف فجملة واحدة من البذر تكون تارة مساوية لجملة الاشجار باينها وتارة لبعضها فتم  
 ذلك البذر المعين الذي هو مولد بالكسر صرف يكون سابقا على الاشجار بتاها وان كان بلا متناه لما فرض مولد ويكون  
 ايضا حلت لما بعد من جملة الاشجار الغير المتناهية والبذر والغير المتناهية فقد وقعت جملة الاشجار تمامها بحيث لا يشذ عن  
 على ذلك البذر المفروض فان قلت اذا ثبتت بذرتين فبكون الكل بالبيان المذكور وهو بعينه مقدمات برهان التصديق  
 ثبتت التناهي فلما حجة الى البيان الزائدة قلت هب ليكن اثنين بطريق ليس من واب لمناظرة فجملة البذر والغير المتناهية  
 من البذر الذي يولد من الشجر البيومي كل واحد من مولد بالفتح فحيث ان يكون بازاها اعداد الاشجار الغير المتناهية يجب حساب اعداد البذر فيكون  
 الاشجار مولدة لها فيجب ان يكون في الاشجار ايضا اعداد من هو مولد بالكسر صرف فيحصل الكثرة المطلوبة فيكون جملة البذر وحيث  
 عنه شيء موقوف فاما في ذلك البذر المفروض فحل فيه من الاشجار المولدة بالكسر كاي في الاشجار موقوفة على تلك البذر فكل الشجر المفروض فيكون البذر  
 المفروض في الشجر المفروض بالعكس بل هذا هو راد الشرح ستاتي اني كلامه خصوصا المقصد التاسع والاربعون في برهان  
 ذكره بعض المحققين واري التسمية برهان التوقف من الطرفين وهو ان لو لم يكن في الوجود وجب بل مملكات غير  
 متناهية فتوقف كل جزء على ايجاد ما وتوقف كل ايجاد على وجود ما فاجابه وجوده وبالكسر وهو وجب الدور  
**قال** كمال المحققين في العروة الوثقى في الكلام على ما يناسب تقرير الطوسي في مصارع المصارع والاشكال وانما  
 التسلسل فقط دون البذر لبدال الحاجة متباين في ايراد النسخين انتهى **المقصد الخمسون** في برهان البطلان بالتسلسل  
 في النظر بآيات الاثبات بآية بعض من كل من التصورات والتصديقات وتقريره انه لو لم يكن شيء من التصورات والتصديقات  
 بغير ما بل كان حصول كل مما هو في الازمنة لزم ان يكون الادراك البيومي كادراك العقل مثلا مما جاز الى انقسام سائر الغير  
 المتناهية في النفس قبل اليوم واللازم باطل لكون زمان وجود النفس متناهيما بنا على حدوث النفوس كما لم يثبت في الاشياء  
 فالمرزوم مثله وقدر الدليل بحيث يحكي على تقريره تقدم النفس ايضا فيقال لكن زمان ادراك النفس للاشياء الغائبة عنها  
 متناه اما على تقدير حدودها فظاهر واما على تقدير عدمها فمفروض مرتبة العقل البيولاني وهي في هذه المرتبة فالية عن جميع  
 الادراكات المحسوسة واري التسمية برهان الحدوث وسرور عليه من خارج الادراك البيولاني لانه لا يجوز ان تكون هذه المرتبة من غير  
 حدوث النفس لا توجد على تقدير عدمها سلمنا ذلك كذا نقول لم لا يجوز ان تكون النفس قبل عروض هذه المرتبة مدرة  
 بالادراكات المحسوسة وتكون هي سبادي لما يحصل لما بعد ما وقدره على وجوده مرتبة العقل البيولاني على كل تقدير بهما  
 المحال كما فصلت في فصل الخلاف في حاشي شرح التهذيب الجلالى لا بطلان التسلسل في النظر بآيات من ان لو كان حصول التصورات  
 في ما ذكره السبكي الهروي في حاشي شرح التهذيب الجلالى لا بطلان التسلسل في النظر بآيات من ان لو كان حصول التصورات  
 والتصديقات بطريق التسلسل لزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واللازم باطل بآية فالمرزوم مثله فاجاب الملائمة  
 ان في التعريفات ليس الا تصور واحد متعلقا بالعرف بالكسر والذات والمعروف بالفتح بالعرض فاذا كان حصول  
 كل مما هو في كل منهما بالعرض واري التسمية برهان حصول العرضي واورد عليه ان هذا الدليل لا يستقيم على  
 منه برهان ان في التعريفات حصول واحد متعلقا بالعرف بالكسر بالذات وبالعرف بالفتح بالعرض وهو مذموب متخلف  
 لم يعم الى الآن دليل قوى عليه الجهمي على ان فيها حصولا بحصول العرف بالكسر ولا ثم يتوسطه بحصول العرف بالفتح فصول

الاشجار المولدة  
 الاشجار المولدة  
 الاشجار المولدة

الاشجار المولدة  
 الاشجار المولدة  
 الاشجار المولدة





تبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى الغصنها وانما بلغت الى اليد وبلغت الى النصف لغصنها لكن الانصاف غير متناهية والافاضة  
 الغير المتناهية للقطع بالمحركات غير متناهية فلما ارادوا وانتهت بنيت المقدسات اخذوا يصرفون لذلك مثلين  
 فمن حاك على اني لميت شخصين تخرج كان احدهما سير في الحركة جدا والاخر يطي الحركة في الغاية ولم يزل سير في الخط  
 اصله حتى قابل اني لاحظت من بعض مطايع السفر فذة تسيه عليها بغاية ولا يفرغ من قطعها لانها مركبة مما لا يتناهي  
 والشكل الاول للتقدير والثاني للمتأخرين وعلى هذا حال لا تمنع هؤلاء وشماعة اولئك فالتحيا الى القول بالطفرة  
 وهي ان يتحرك جسم من المسافة ويحصل في حد اكثر من المسافة من غير ملاقة الوسط ومحاذاة قاوره والون واليك  
 مثلاً وهو ان الدائرة العظيمة من البرجي والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركتا فلو كانت حركتهما متساويتين كانت  
 المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يكون الصغير في الوسط مضروبة ان الرمي متصل بل يترجم بعضه بعض فبين ان  
 الصغيرة تتحرك وتصل طرفاتها والظهير تحرك وكثير طفراتها اعدادا ومقدرا حتى يحصل في البعد اكثر من البعد الصغيرة فلما اتوا  
 الى هذا المقام قصدوا الاخرين للالتزام وكانوا يشنعون القول بالطفرة فاضطروا الى تعليق الصغيرة من السكون حتى  
 حكموا بان الرمي يتبعك اجزاءه عند الحركة فوقع احدهما في شناعة الطفرة والاخر في شناعة التفكيك فحاشا لهما ان  
 من قال بالالتناهي في الاجسام والابعاد بوجوده منهما ان الاجسام لو كانت متناهية لكان اخرج عنها باسرها ان  
 فيه جانب عن جانب والاشجيرة فان كان الاول لم يكن عددا محضاً لان النصف المحض لا خصوصية فيه ولا تحقق فليكن يحصل  
 الاستياد بل للبعد ان يكون املا وجوديا ولا شك في انه يكون مشا لا فيكون مقبلا او جسما فالخارج عن كل الاجسام  
 جسم هذا خلف وان كان التماس في خلاف ما يحكم به العقل بجاهته لانه جازم بان الطرف الذي  
 يلي القطب المشالي مثلاً غير الذي يلي القطب الجنوبي وانكاره مكابرة واجواب عنه ان التكميلين لموا احيانا غير متناهية  
 خارج العالم وعزموا انها امور تقديرية غير موجودة وقصة ضعف لان المقدور هو الذي لا وجود له في الذهن والذي لا  
 وجود له في الذهن ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كان في ذلك ضيا كاذبا وان كان مطابقا لزم منه وجود الاحياز في  
 نفس الامر مع يعود الالتزام واما الحكماء فانهم صرحوا بان خارج العالم لا يمتد في جانب عن جانب وان الحكماء بهذا التمييز  
 هو الوجه للعقل حكم الوهم غير مقبول كذا في المحصل ومنهما ان ما وراء العالم مستقر فان ما يوازي ربع العالم اقل مما  
 يوازي النصفه مثلاً وكل مستقر فهو موجود وجوابه على ما في المواقف ان هذا التقدير بهم باطل غير مطابق لنفس الامر  
 ومنهما انما لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان المدة في ما وراءه فتم فضاء موجودا لا تسليح له اليه في عدم الفرض  
 فيكون مستقرا ايضا لان ما يسد اصبع اقل مما يسد اليد وان لم يكن له اليد فتم جسم ما في اليد وعلى التقديرين فتم بعد اما  
 مجردا وما دى وجوابه على ما في حكمة العين وغيره انما اختار الشق الثاني ونقول ليس استنماع اليد هناك لعدم وجود  
 جسم ما في بل لعدم فضاء وهو شرطه اقول في ضعف ظاهر فان منع القضاء هناك يكاد ان يكون مكابرة والادلة  
 التي اقاموها علينا في كتبهم كلها التخلو عن شيء ومنهما ان الجسم ما بهية كلية يمكن لما افراد غير متناهية متشاكلات واوجدت  
 تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية واحاب عنه في حكمة العين وغيره بان لا نسلم ان ما بهية الجسم كلية ليقض  
 امکان وجود الاجسام الغير المتناهية على ان القول المدعى عدم وجود اجسام غير متناهية فان كان وجودها غير نهائية  
 لا ينافي ما وعيناه فحاشا العلماء قطب المحققين في حواشي حكمة العين بان الحكم مدعى لامتناعها والامكان ينافي

حاشا

حاشا

حاشا

حاشا

لعل  
 فلو انما كانت  
 الجوز مع سكر

اصول  
معارف  
معارف

اشتمى وفيه ما فيه فان احكم النماذج استنساخا بالخير لا المكان الذي لا يتا فيه وقال الفاضل الشيرازي في حقه  
اقول لنا ان نستند بالمنع المذكور في التنجيسة اسانيد اخرى احدها انه وان كان كما لا يمنع نفس تصور من كمال  
شكره من كنه من لكن يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في الخارج اصلا كالكليات القرينية ذاتها يجوز ان يمنع نفسه من وقوعه  
في افراد كثيرة مطلقا وانما ان يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في نفس افراد غير متناهية مطلقا لكن الاول مستبعد  
بالتخصيص الذي ذكره السيد في حاشية حيث قال ان محله واللام في المقصود وبقية الاخران ولم يوجب في المتن وشرح  
البيان لعدم مطابقتها الواقع فيصير كلاما جريا التبعي هذا ولما اخبر الكلام الى هذا المقام ختمته بتمتع الاستنساخ بما ذكره الشيرازي  
لعل الامر يصلح اعلى سيد الامام وانه الكلام وكان ذلك يوم الخميس السابع والعشرون من الراجح الاخر من شهر رجب سنة  
ثمان وثمانين بعد الالاف والمائتين من الهجرة سيد الثقلين عليه وعلى آله صلوة رب المشركين حين انما اتمى بالوطن حفظه  
عن شهر وراثة من والقرى من الناطقين في هذه الرسالة والمستفيد من هذه الحالة ان يدور الى بالخير في الدنيا  
والعقب والخلافة عن كل فقيه في الآخرة والاولى على امدان يربحني بدعا اللهم سبحانه لا اله الا انت خير من ان خير من ان

# ختم الطبع

تتمرك باسم قمم عن اظهرها من ان الحامدين وهو عجزت من وراك سمات آياته متول العارفين بدجست في الايام  
رسوله فاتم النبئين وسيد المرسلين صلى الله عليه وعلى اهل بيته وصحابه شدة وقوة الاحكام وبسوا اصول ان  
ولعب هذا الطام المتين بدبل جو دستور الحق وشطاط القين في تنجيد البراهين الذي لم ينظر مثله احد  
من الفضلاء السابقين لانها كانت مشتتة في زبر المتقدمين ولم ينظر عليها احد من العالمين فانا لقطها خيرا للفتة  
بالمرة السابقين مدراس الضيق فخر المقتدين وادب العلماء والمجاهدين من اجل الفضلاء المتبحرين بدبا مع جري العقول  
والمنقول بدعوى الفروع والاصول بدولاي البحر والعلوم استاذي السميع المقام بدالتوقد السليح في الحاج  
الحافظ مولانا محمد عبد الحفي ادام الله غله العالي ما نورث الايام وظلمت الليالي بدابن العالم الجليل الفاضل  
النبيل المولوي محمد عبيد الحفي ادام الله اسدي جنات النعيم ولما كانت الرسالة الشرقية في غاية اللطافة  
ونماية ارشاد فانا سنه لبداية محمد الزمان محمد عبيد الواحد خان ابن الغفور

محمد مصطفى خان اسكنه الله في دار الجنان في سنة ثمان وثمانين بعد الالاف  
والمائتين من الهجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله

مادام دور القسرين منقذ احوج المرئيين الى  
رب العالين في القلبي السيد محمد عبيد الحفي

غفر الله له ولوالديه يوم النحر

١٢٨٨

اصول  
معارف  
معارف